

أوراق سياساتية شبابية

تقييد حرية الحركة والتنقل للشباب الفلسطيني

رفع الحد الأدنى لأجور العمال في قطاع غزة: بين الإقرار والتطبيق

سُبل النهوض بالمشاركة السياسية للشباب في ظلّ تعثّر إجراء الانتخابات

نحو سياسات فاعلة لتعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة

آليات تعزيز مشاركة الطلاب في العمل المجتمعي

ضمن مشروع
التثقيف المدني

يونيو 2022
غزة - فلسطين



أوراق سياساتية شبابية

إشراف

د. يحيى قاعود

د. اسلام عطا الله

(باحث في العلوم السياسية) (باحث في السياسات العامة)

ضمن مشروع

التثقيف المدني

إصدار

مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك

للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة.

يونيو/حزيران 2022

الفهرس

2	المقدمة	00
3	الورقة الأولى تقييد حرية الحركة والتنقل للشباب الفلسطيني	01
10	الورقة الثانية رفع الحد الأدنى لأجور العمال في قطاع غزة: بين الإقرار والتطبيق	02
23	الورقة الثالثة سبل النهوض بالمشاركة السياسية للشباب في ظلّ تعثر إجراء الانتخابات	03
38	الورقة الرابعة نحو سياسات فاعلة لتعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة	04
51	الورقة الخامسة آليات تعزيز مشاركة الطلاب في العمل المجتمعي	05

توطئة

ضمن الدّور الأساسي الذي تُمارسه بال ثينك للدراسات الإستراتيجية في تعزيز القيم الديمقراطيّة، والعدالة، وحقوق الإنسان، ومفاهيم الحوار بين الشباب في المجتمع الفلسطيني؛ نفّذت بال ثينك للدراسات الإستراتيجية، مشروع "التثقيف المدني 2" الممولّ من الصندوق الوطني للديمقراطية NED للعام الثاني على التوالي، والذي رمى إلى تنمية وتطوير معارف ومهارات الشباب الفلسطيني من كلا الجنسين حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يأتي الكتاب تنويجًا للبرنامج التدريبي، الذي استهدف (25) شابًا/ة، بعد إعدادهم منهجيًا وتدريبًا، ومن ثمّ تصديرهم للمجتمع، وتمكينهم من عقد لقاءات توعوية، ومناقشة قضاياهم عبر حلقات إذاعية، ومن ثمّ إنتاج خمس أوراق بحثية للمتدربين/ات، ولقد تناولت الأوراق موضوعات مختلفة من منظور شبابي، بشكل تحليلي وفق منهجية "IMRAD".

في الختام، تشكر بال ثينك كلّ من ساهم في إنتاج هذا الجهد المعرفي الشبابي سواء بقراءة الأوراق، أو مناقشة ما ورد فيها، وتوكّد على مواصلة العمل، والخُطّط، والبرامج الهادفة إلى تحسين وصول الشباب لمراكز صنع القرار، وتعزيز دورهم المجتمعي.

عمر شعبان

مدير بال ثينك للدراسات الإستراتيجية

الورقة الأولى

تقييد حرية الحركة والتنقل للشباب الفلسطيني

أسامة نعيم، نفين لبد، هديل أهل، فرح زقوت

مقدمة

تركز الورقة بشكل رئيس على القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل للشباب الفلسطيني؛ حيث ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان حرية التنقل والسفر للفلسطينيين أسوةً بغيرهم من الشعوب، وبما يكفل الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، وترصد هذه الورقة واقع حرية الحركة والتنقل في الأراضي الفلسطينية، الذي ما زال يواجه تعقيدات فرضتها إسرائيل، باعتبارها دولة احتلال من خلال وضع القيود على حركة وتنقل الشباب؛ بهدف الحد من حركتهم داخل الأراضي الفلسطينية¹، كذلك تناقش هذه الورقة إجراءات التنقل والسفر في ضوء الانقسام الفلسطيني، كما تهدف إلى طرح آليات تُساعد في تخفيف القيود المفروضة على حرية الحركة للشباب الفلسطيني، وتحد من قدرتهم على التنقل بحرية.

¹ تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمة الفصل العنصري والاضطهاد، Human Rights Watch، 27 نيسان/ أبريل 2021: <https://bit.ly/3r1DwO3>

لقد ضَمِنَ القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني حرية التنقل والسفر؛ حيث نصّت المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في التنقل، وفي اختيار محل الإقامة داخل حدود دولته، ولكل فرد حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده أو العودة لها"، كما نصّت المادة (12) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل فرد الحرية في التنقل واختيار مكان سكناه في أي مكان في نطاق الدولة التي يتواجد فيها بشكل شرعي، كما يحق لأي فرد أن يُغادر أية دولة بحرية، بما في ذلك دولته هو"²، غير أن إسرائيل تنتهك الحق في التنقل والسفر للفلسطينيين كغيره من الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى عدم التزامها ببنود حرية التنقل والحركة الواردة في اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو"³، الموقع مع السلطة الفلسطينية برعاية دولية، وذلك من خلال الحصار المفروض على قطاع غزة، والإغلاق المستمر لمعابر القطاع التي تربطه بالضفة الفلسطينية، ودول العالم بشكل عام، كما فرضت إسرائيل إجراءات صارمة على تنقل المسافرين من خلال حاجز بيت حانون (إيرز)، حسب ما وضح مكتب هيئة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية⁴.

يعدّ هذا كله مخالفاً للمواثيق الدولية التي تسمح ببعض القيود على الحق في التنقل والسفر، شريطة أن تتناسب مع مُسببات تلك القيود، وأن تكون ضرورية لدرء الخطر عن أمن الدولة، وعلى الرغم من وضوح القوانين والمبادئ الدولية التي تفرض على دولة الاحتلال، وتوجب احترام

² الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

³ اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ) - حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، 13 سبتمبر/أيلول 1993، وثائق: <https://bit.ly/3L5E1na>.

⁴ الأثر الإنساني للقيود على الوصول إلى الأراضي المتاخمة للساح الحدودي في قطاع غزة، OCHA، 3 أغسطس/ آب 2018: <https://bit.ly/3GfhwBg>

الحق في حرية التنقل والسفر، إلا أنها تنتهك هذا الحق دون احترام لمبادئ حقوق الإنسان،
والمواثيق التي تكفلها.

من جانب آخر، كان للانقسام نتائج سلبية على حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين؛ وعليه يمكن
مناقشة القيود المفروضة على حرية حركة وتنقل الشباب الفلسطيني على النحو الآتي:

أولاً- الاحتلال الإسرائيلي:

ما زالت إسرائيل تتحكم في المعابر والحدود، وتفرض مجموعة من الإجراءات والمعايير التي تمنع
حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين بشكل عام، والشباب بشكل خاص؛ حيث قامت بحصر
التصاريح للحالات المرضية الحرجة فقط.

لقد حاول الفلسطينيون، وبعض المنظمات العاملة بإسرائيل، والمنظمات الحقوقية العاملة
بالأراضي الفلسطينية، والجهات الحكومية الفلسطينية الرسمية العمل على تقليص فجوة التمييز
المبني على أساس الهوية، والسّن عن طريق الضّغط على السلطات الإسرائيلية بما يخصّ سفر
الحالات الإنسانية بغرض العلاج، والتّركيز على الشباب المرضى بأمراض مُستعصية من قطاع
غزة لمستشفيات القدس الشرقية وإسرائيل والأردن، ونجحت هذه المؤسسات بالوصول لحلول تكفل
الحق بالصّحة لفئة من النّاس المقيمين في قطاع غزة؛ كمرضى السرطان، وأمراض الدّم،
والحالات المستعصية، التي لا يمكن علاجها داخل قطاع غزّة، إلا أنّ الشباب المرضى كانت
إسرائيل تتشدد بقبول تصاريحهم بغرض العلاج. وخلال العام 2020، بلغ عدد المرضى
المحولين 42.160 مريضاً بحسب ما أشارت دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة الفلسطينية⁵.
أمّا بالنسبة للتنقل لأغراض أخرى، مثل: لم الشمل للشباب، أو بغرض الزيارة؛ فقد استطاعت
الجهات الحكومية الفلسطينية الرسمية بمساعدة الجهات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة

⁵ وزارة الصحة الفلسطينية - التقرير الصحي السنوي 2020/ حزيران 2021م.

استصدار بعض التصاريح لأكثر من غرض؛ بهدف إعطاء الفلسطينيين فرصة لممارسة أعمالهم في المناطق الفلسطينية، بعد حاجز بيت حانون (إيرز)، لكن إسرائيل ما زالت تقوم بتقليص هذه النوعية من التصاريح بشكل كبير؛ لتصبح قليلة جدًا، لتضمن التقييد الواضح على الشباب، ومنعهم من السفر لأي سببٍ عن طريق حاجز (إيرز)؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: قام الاحتلال بمنع ما يقارب (524) شخصًا يعملون في المؤسسات الإنسانية، أغلبهم من فئة الشباب، من السفر خارج قطاع غزة عبر معبر (إيرز)؛ ما شكّل فجوة كبيرة بين المجتمع المدني الفلسطيني، والمجتمع الخارجي، وهو ما زال مشكلة حتى الآن؛ بسبب القيود التي فرضت على قطاع غزة منذ عام 2007م، والتي اشتدت أكثر بعد أيار 2021م بشكلٍ ملحوظٍ بعد العدوان الأخير على غزة⁶.

وبعد الاعتداء الإسرائيلي عام 2021م على قطاع غزة، قامت إسرائيل بمنع إصدار أيّ تصاريح للشباب لحضور المؤتمرات، وورش العمل، والتدريبات المقامة بالضفة الغربية، ووسمها بصيغة "غير مطابق للمعايير"⁷ أي: أنّ التنقل أصبح مقتصرًا فقط على المؤسسات الطبية العلاجية، أو بصفة استثنائية بدعوات حكومية رسمية، وجهات دولية، على ألا تتعدى مدة إصدار التصاريح الخمسة أيام.

ثانيًا - الانقسام السياسي:

أثر الانقسام السياسي على صعوبة الحصول على جوازات السفر، ورفع تكلفتها؛ لأنّ من يرغب باستخراج جواز سفر يتوجّب عليه القيام بمعاملة تصل (300 شيكل) للشباب في غزة، الذين

⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - حالة المعابر في قطاع غزة (2021/11/1 - 2021/11/30): <https://bit.ly/3ghm7je>.

⁷ مقابلة شخصية، صالح الزرق مدير مكتب الشؤون المدنية للسلطة الفلسطينية "السابق" لقطاع غزة بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين أول 2021.

يسعون للسفر والحصول على منحة عملٍ، أو دراسةٍ في الخارج؛ نتيجة ارتفاع نسب البطالة في القطاع.

لقد تعرّض الحقُّ في التنقُّل والسَّفَر _في ضوء الانقسام السياسي_ لجملة من الانتهاكات، تمتَّت في معاناة المواطنين في قطاع غزة بسبب استمرار نفاذ الدفاتر الخاصَّة بجوازات السفر منذ تشرين الثاني 2008م، وحتى الآن، على الرغم من القرار الصَّادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في آب من العام 2008م، والقاضي بتكليف الجهات الحكومية في الضفة باتخاذ الإجراءات الإدارية اللأزمة لاستئناف إصدار الدفاتر الخاصَّة بجوازات السَّفَر للسُّكان في قطاع غزة، لكن لم يحدث ذلك حتى اللحظة.

يضاف إلى ذلك، إغلاق معبر رفح المُتكرر منذ الانقسام؛ لعدم وجود سلطة موحَّدة لإدارته، وطوال تلك المدَّة دعت جمهورية مصر العربية أكثر من مرة إلى توحيد إدارة المعبر، من خلال (سلطة رسمية) تعمل على إدارة المعبر إداريًا وأمنيًا، إلا أنَّ الانقسام أحال دون الوصول لذلك؛ ما فتح باب التنسيقات الأمنية لسفر من هم دون الـ 40 عامًا (الشباب)؛ الأمر الذي زاد العبء المالي على تنقُّل الشباب بدون أي سند قانوني⁸.

⁸ حماس تسلّم معابر غزة إلى السلطة الفلسطينية بإشراف أمّني مصري، عربي BBC 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017م:

<https://bbc.in/3QPF5hZ>

الخاتمة:

في ضوء ما سبق، تقدّم الورقة مجموعة من المقترحات، وآليات العمل التي تضمن التخفيف من القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل للشباب الفلسطيني.

أولاً- على المستوى الدولي: ضرورة وجود تحرك دولي على المستوى السياسي لمنع قيود سفر الشباب، والتّركيز على إعمال حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع، ومنها المناطق الفلسطينية عن طريق الضغط على مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، بموجب المواد 40 - 43 من ميثاق الأمم المتحدة⁹ بأن يطلب من الحكومة الإسرائيلية: اتّخاذ جميع الخطوات المناسبة للحدّ من قيوده الموضوعة على السكّان الفلسطينيين، وخاصّة الشّباب، والنّظر بجديّة أكبر لحالتهم الحالية، وصون حقّ المرور لهم.

ثانياً- على المستوى المحلي: يتوجّب على السلطة الفلسطينية، وحركة "حماس" تأمين متطلبات المجتمع الفلسطيني وفتاته المختلفة، خاصة الشباب، والعمل على توفير جوازات السفر بغزة، وبتكلفة مالية مناسبة، وتطبيق اتفاقيات المصالحة الفلسطينية، وبالأخصّ اتّفاقية عام 2011م، المعروفة باسم "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني"¹⁰، والتي نصّت على معالجة القضايا المدنيّة، والمشاكل الإداريّة النّاجمة عن الانقسام.

ثالثاً- على المستوى الشبابي: يتوجّب على الشباب الفلسطيني القيام بحملات ضغط ومناصرة من أجل المطالبة بحقوقهم وفق القانون الدولي بحرية التنقل والسفر، والتّركيز بشكل أكبر على

⁹ ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، موقع الأمم المتحدة: <https://bit.ly/3uzKSzx>

¹⁰ اتّفاقية المصالحة عام 2011 الموقعّة بين حماس وفتح، وكالة الأناضول، 11 ديسمبر/ كانون أول 2018: <https://bit.ly/3IVAICr>

وسائل التواصل الاجتماعي لمخاطبة الشباب في العالم، خاصة الأشخاص المؤثرين؛ من أجل دعم قضية حرية التنقل والحركة للشباب.

المراجع

1. اتفاقية المصالحة عام 2011.
2. اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) -13/9/1993، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، وثائق: <https://bit.ly/3L5E1na>.
3. الأثر الإنساني للقيود على الوصول إلى الأراضي المتاخمة للسياج الحدودي في قطاع غزة، OCHA، 3 أغسطس/ آب 2018: <https://bit.ly/3Gfhwbg>.
4. إسرائيل/ فلسطين: تصنيف منظمات حقوقية فلسطينية على أنها "إرهابية"، Human Rights Watch ومنظمة العفو الدولية، أكتوبر/ تشرين الأول 22، 2021: <https://bit.ly/3L3aAlp>.
5. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
6. تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمة الفصل العنصري والاضطهاد، Human Rights Watch، 27 نيسان/ أبريل 2021: <https://bit.ly/3rlDwO3>.
7. حماس تسلم معابر غزة إلى السلطة الفلسطينية بإشراف أممي مصري، عربي BBC 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 <https://bbc.in/3OdNOsc>
8. صوتاً لجملة من حقوق الإنسان الأساسية، حقوقيون يطالبون بتحديد ملف جوازات السفر عن التجاذبات السياسية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 5 أكتوبر/ تشرين أول 2021: <https://bit.ly/3rl68qE>.
9. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - حالة المعابر في قطاع غزة (2021/11/30 - 2021/11/1): <https://bit.ly/3ghm7je>
10. مقابلة شخصية، صالح الزق مدير مكتب الشؤون المدنية للسلطة الفلسطينية "السابق" لقطاع غزة بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين أول 2021.
11. ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، موقع الأمم المتحدة: <https://bit.ly/3uzKSzx>.
12. وزارة الصحة الفلسطينية - التقرير الصحي السنوي 2020/ حزيران 2021.

الورقة الثانية

رفع الحد الأدنى لأجور العمال في قطاع غزة: بين الإقرار والتطبيق

ألماظة عودة، أنس العزازي، سامي شقورة، ميسون الفصيح

مقدمة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني منذ نشأته مجموعة من التّحديات المُتداخلة والمتشابكة، أبرزها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ثمّ الانقسام الفلسطيني، والتي أدّت في المحصّلة إلى تدرّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وارتفاع معدلات البطالة، والفقر، وانخفاض متوسط الدّخل، وتدني معدّلات الأجور؛ ومنذ إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994م، وهناك سعيّ فلسطيني لبناء اقتصاد فلسطيني، وذلك في ظلّ صعوبة إمكانيات الإنفكاك عن التّبعية للاقتصاد الإسرائيلي، صاحب التّداخيات السلبية المباشرة على الاقتصاد الفلسطيني؛ ما دفع السّطة الفلسطينية إلى رفع معدّل الحدّ الأدنى للأجور أكثر من مرّة؛ لمساعدة العمال في تلبية احتياجاتهم الضرورية في ظلّ الارتفاع العام في الأسعار.

بالإضافة إلى قرارات السّطة لتحسين الأجور للعمال، التي تمثلت بقرار مجلس الوزراء رقم (121) لسنة 2021م الأخير، والذي واجه صعوبة في جعله حقيقةً على أرض الواقع، وذلك في ظلّ واقعٍ اقتصاديّ تابعٍ، وأزمات مالية خانقة، وتعمّقات سياسية، يقابلها تدنيّ أجور العاملين، لاسيّما في قطاع غزة، وغلاءً شديدًا في الأسعار.

رفع الحد الأدنى للأجور

اتخذت السلطة الفلسطينية عدّة قرارات لرفع الحدّ الأدنى للأجور، بالشّراكة مع القطاعات الثلاثة "القطاع الخاص، الاتحاد، الحكومة"، فكان أوّل قرار لمجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2012م بشأن اعتماد الحدّ الأدنى للأجور في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كما يأتي:

1. يكون الحدّ الأدنى للأجر الشهري في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي جميع القطاعات مبلغًا وقدره (1450 شيكل) ألف وأربعمائة وخمسون شيكلًا شهريًا.
 2. يكون الحدّ الأدنى لأجور عمال المياومة، وخاصّة العاملين بشكلٍ يوميٍّ غير منتظم، إضافة إلى العمال الموسميّين مبلغًا وقدره (65 شيكل) خمسة وستون شيكلًا يوميًا.
 3. يكون الحدّ الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة للعمال المشمولين في الفقرة 2 أعلاه مبلغًا وقدره (8.5 شيكل) ثمانية شواكل ونصف الشيكّل للساعة الواحدة¹¹.
- تختلف الآراء حول إمكانيّة رفع الحدّ الأدنى للأجور في جميع المناطق الجغرافية؛ حيث تضاربت آراء الاقتصاديين حول أثر تطبيق سياسات الحدّ الأدنى للأجور، وانقسمت بين مؤيّدٍ ومعارضٍ من حيث تأثير هذه السّياسة على كلٍّ من العمالة، والأسعار، والتضخم، والتخفيف من مستوى الفقر.

¹¹ موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، المستودع الرقمي، جامعة النجاح الوطنية: <https://bit.ly/3ujDS9t>

في المقابل، ترى الجهة الأخرى أنّ زيادة الحدّ الأدنى للأجور سوف يؤدي إلى تحسين قدرة العمال الاستهلاكية، وبالتالي رفع مستوى الطلب الكلي¹²، وأنّ عدم تطبيق القانون يؤدي إلى ضعف فعالية الرقابة والتفتيش لدى وزارة العمل، والعمل النقابي في فلسطين، وارتفاع مُعدّلات البطالة، وعدم فُدرّة بعض القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها رياض الأطفال وقطاع صناعة الملابس والنسيج على تحمل هذا المستوى من الأجور، وعدم التزام الحكومة بمساندة هذه القطاعات، وغياب الامتثال الطّوعي لدى القطاع الخاص للقرار¹³.

قرار رقم (121) لسنة 2021م:

أعلن وزير العمل في البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأوّل للحوار الاجتماعي، تحت عنوان "معالجة تحديّات سوق العمل"، والذي استمرّ ليومي 3_4 آذار 2021 في مدينة رام الله- رفع الحدّ الأدنى للأجور في فلسطين؛ ليصبح (1880) شيكلًا شهريًا، بدلًا من 1450 شيكلًا، على أنّ يبدأ التنفيذ اعتبارًا من بداية عام 2022م، ووفق المُحدّدات التي تمّ التوافق عليها بين الشركاء¹⁴.

وعن بدء التنفيذ، أعلن وزير العمل نصري أبو جيش لجريدة الحياة الجديدة، بدء تطبيق قرار الحدّ الأدنى للأجور الجديدة، وقيّمته 1880 شيكلًا فعليًا على أصحاب وأرباب العمل في الأوّل من

¹² تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص: تشخيص أسباب تدني الامتثال وتفعيل آليات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (2)، آذار/ مارس 2017، ص2.

¹³ تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص: تشخيص أسباب تدني الامتثال وتفعيل آليات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (2)، آذار/ مارس 2017، ص8.

¹⁴ البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأوّل للحوار الاجتماعي، وزارة العمل الفلسطينية، 14 آذار/ مارس 2021:

<https://bit.ly/3rHzUou>

شهر نيسان 2022، تسبقه مرحلة توعوية لمدة ثلاثة أشهر، تبدأ في الأول من شهر كانون الثاني من السنة الجديدة 2022، وتشمل أطراف الإنتاج الثلاثة¹⁵.

أمّا فيما يتعلّق بتطبيقه في قطاع غزة، فإنّ الوزير أبو جيش يدعو القائمين على تنفيذ القانون في قطاع غزة أن يلتزموا بتطبيق القرار على العمّال، وأصحاب العمل لديهم أسوأ بالضفة الغربية؛ لما يتعرّض له أهالي قطاع غزة من مأساة كبيرة في الأجور، وحدّها الأدنى؛ حيث توجد هناك رواتب لا تتجاوز الـ400 شيكل، ويتساءل القائم بأعمال مدير غرفة تجارة وصناعة محافظة غزة "ماهر تيسير الطباع"، كيف يمكن تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؛ حيث إنّ الحدّ الأدنى للأجور القديم، والبالغ قدره 1450 شيكلاً غير مطبّق هناك، حتى من قبل مؤسسات تابعة للحكومة، ولوزارة العمل¹⁶، كما يبدو أنّ القرار الجديد لرفع الحدّ الأدنى للأجور قد اتّخذ في ظلّ ظروف أكثر تعقيداً؛ إذ تعمّق الانقسام الفلسطيني، وجاء بعد عدوانٍ رابعٍ على قطاع غزة؛ ما أثر بشكلٍ مباشرٍ على جميع القطاعات الاقتصادية، ويبقى السؤال المطروح الآن: كيف يمكن تطبيق تلك القرارات في ظلّ الانقسام الفلسطيني، والواقع الاقتصادي القائم بغزة؟

لقد وضعت وزارة العمل آليات لتطبيق القرار في الضفة الغربية، وشكّلت لجاناً خاصّة تتابع مع القطاعات كافّة، بما فيها القطاعات الضعيفة؛ كقطاع رياض الأطفال، والسكرتاريا، وسيتمّ التعامل معها من خلال التوعية بالحقوق العمّالية، والقدرة على الشكوى ضد أيّ انتهاك، كما أنّ الغرف التجاريّة والاتّحادات ستساعد على دعوة المنشآت الاقتصادية لتطبيق الحدّ الأدنى من الأجور¹⁷، ولم تتحدّث وزارة العمل عن آلية لتطبيق القرار في قطاع غزة، خاصّة في ضوء

¹⁵ أبو جيش لـ "الحياة الجديدة": التطبيق الفعلي للحد الأدنى للأجور الجديد مطلع شهر نيسان المقبل، جريدة الحياة الجديدة، 16 كانون أول/ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3fN2m2D>

¹⁶ المرجع السابق.

¹⁷ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية لوطن: الإشكاليات في القرار تكمن في مستويات تطبيقه في القطاعات غير المنظمة، تلفزيون وطن للأنباء، 31 آب/أغسطس 2021: <https://bit.ly/3nRYr8Z>

الوضع الاقتصادي المتردي، أو حتى التنسيق مع الجهات المختصة، سواءً الحكومية، أو الاتّحادات، والنقابات، والغرف التجارية بشأن تفعيل القرار .

تفعيل الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة: تحديات وفرص

رفض الاتّحاد العام للصناعات الفلسطينية بغزة قرار رفع الحد الأدنى للأجور في جميع القطاعات؛ إذ إنّه "في ظلّ الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد بسبب فيروس كورونا، والارتفاع غير المسبوق في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، يصعب رفع الأجور"، وأضاف الاتّحاد أنّ القرار مرفوض؛ كون القرار السابق برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1450 شيكلاً واجه صعوبةً بالغةً في التطبيق، كما أنّه لا يحدث فرقاً كبيراً لصالح العمّال، في ظلّ وجود أكثر من 120 ألف عامل تقلّ أجورهم عن 1450 شيكلاً، والارتفاع الكبير في نسب البطالة في قطاع غزة¹⁸.

تتفاوت نسبة الالتزام بالحدّ الأدنى للأجور حسب القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية، ويعود الضعف في الالتزام بالحدّ الأدنى للأجور إلى أسباب اقتصادية متعدّدة، أهمّها: نسبة البطالة المرتفعة، وخصوصاً في قطاع غزة، والتي تدفع العاملين إلى القبول بأجور أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور؛ لعدم توفّر بدائل أخرى¹⁹.

ويُعزّل الاتّحاد العام للصناعات الفلسطينية رفضه بأنّ هناك صعوبةً في تطبيق القرار الجديد؛ لأنّ بنية الإنتاج والتشغيل والإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني هي بنية اقتصاد ضعيف، ولأنّ

¹⁸ هل ينجح قرار رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين؟ جريدة الرسالة، 25 يناير/ كانون ثاني 2021: <https://bit.ly/3lr08Cb>

¹⁹ هل قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقلاً قابل للتطبيق في الأراضي الفلسطينية؟ محمد نصار، جريدة فلسطين الآن، 25 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3AuKYJC>

القرار لا يُراعي الأحوال الاقتصادية في البلاد، ولا التوزيع الجغرافي في فلسطين، وأشار إلى أنّ غزة خارج المعادلة؛ فهناك قطاعات إنتاجية يقلُّ أجر العامل فيها عن الحد الأدنى للأجور، مثل: قطاعات الغزل والنسيج والخدمات العامة، "وفي حال أُجبرت المؤسسات على تطبيق القرار، قد تضطرّ لإغلاق أبوابها، أو تقليص عدد موظفيها"²⁰.

كتب ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة، بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2021م، بخصوص تطبيق الحد الأدنى للأجور في فلسطين، متسائلاً عن إمكانية تطبيق القرار في قطاع غزة، في ضوء انعدام تطبيق الحد الأدنى للأجور القديم، والبالغ قدره 1450 شيكلاً.

ويؤكد الطباع على ضرورة تطبيق الحد الأدنى للأجور؛ حيث يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من مُعاناة العمّال، وتأمين مُتطلّبات عيش كريم لهم، وتحسين أوضاعهم المعيشية بما يتناسب مع مستويات المعيشة واحتياجاتها الأساسية، وجميع الأطراف ذات العلاقة، والمُمثلة بالحكومة، وأصحاب العمل، ومُمثلي العمّال على قناعة تامّة بأهمية تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور، لكنّ الوقت غير مناسب لتطبيقه، خصوصاً في ظلّ ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزة²¹.

ارتفع إجمالي عدد العاملين في فلسطين من 886 ألف عاملٍ عام 2020 إلى 925 ألف عاملٍ عام 2021؛ حيث بلغ معدّل البطالة 27.8%، وتُشير البيانات خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 إلى وجود فجوةٍ في معدّلات البطالة مناطقيّاً؛ حيث بلغت في الصّفة

²⁰ مرجع سابق، هل ينجح قرار رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين؟

²¹ هل سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؟ ماهر الطباع، وكالة معا الإخبارية، 31 كانون أول/ ديسمبر 2021:

<https://bit.ly/3nQPX1Q>

الغربية حوالي 17%، وفي قطاع غزة حوالي 51%، وتركزت معدّلات البطالة بين الخريجين لتتجاوز 35%²².

أعزى (رائد حلّس) عدم التزام الشركات الكبرى بتفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور إلى عرض العمالة الكبير، وفي ختام المقابلة ذكر أنّ تبني إستراتيجية تنمويّة، ومحاولة الانفكاك الاقتصادي عن الاقتصاد الإسرائيلي عن طريق تحرير التجارة الخارجية، وتنويعها، وفتح تجارة خارجيّة مع دول الجوار كخطوة أولى لتطوير التّجارة الخارجية، مع استخدام الهوامش التي تخدم هذا الشّأن في اتفاقية أوسلو، والتوجّه نحو دعم القطاعات الإنتاجية القادرة على تشغيل أكبر قدرٍ مُمكنٍ من الأيدي العاملة، والتي بدورها تستوعب عددًا كبيرًا من العاطلين عن العمل²³.

فيما أشار محمود عيسى إلى أنّ تفعيل قرار الحدّ الأدنى من الأجور تحيطه الكثير من التحدّيات، أبرزها: تردّي الوضع الاقتصادي في شقّي الوطن، وبشكل خاص قطاع غزة، وضعف القطاع الخاص الفلسطيني، وعدم وجود آليات لإقناع أرباب العمل والعمال أنفسهم في قرار الحدّ الأدنى للأجور، مؤكّدًا أنّ غياب قانون الضمان الاجتماعي كان له أثرٌ في تعطيل تفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور، وفي عملية إقناع أرباب العمل والعمال²⁴، ومن التّحديات أيضًا:

- **تحدّيات سياسية:** أكّد الدكتور مازن العجلة أنّ الوضع الاقتصادي المتردّي، والانقسام السياسي الفلسطيني كان لهما أثرٌ كبيرٌ في تراجع تفعيل قرار الحدّ الأدنى، وكذلك من التحدّيات التي تواجه تفعيل قرار الحد الأدنى للأجور أنّ القطاع الخاص لا يُحبذ دفع المزيد من الأجور للعمال، ودليل ذلك أنّ القطاع الخاص وقف في وجه قانون الضّمان

²² د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021. <https://bit.ly/3H0svH5>

²³ مقابلة شخصية، رائد حلّس، كاتب وباحث ومتخصص في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/يناير 2022.

²⁴ مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/يناير 2022.

الاجتماعي، وكان يملك من القوة لإعطابه؛ حيث إنّه قام بحشد أعداد هائلة من الناس للخروج في مظاهرات مناهضة للقانون²⁵.

- **تحديات اقتصادية:** تتعدّد التّحديات الاقتصادية في فلسطين؛ إذ يُوصف الاقتصاد الفلسطيني بالهشّ نتيجة عوامل مُتعدّدة، تحديداً في قطاع غزة، ويعدّ الاحتلال والانقسام أحد الأسباب الرّئيسة، بالإضافة إلى استمرارية الحصار الاقتصادي، وإغلاق المعابر على قطاع غزة، والاعتداءات المُتكرّرة عليه، وكلّ تلك العوامل جعلت من الاقتصاد الفلسطيني هشاً وضعيفاً، فيما أوضح رائد حلس المُختص بالاقتصاد الفلسطيني أنّ تفعيل قرار الحدّ الأدنى من الأجور يحدّهُ الكثير من التّحديات، ذاكراً أنّ من أبرز التّحديات الوضع الاقتصادي المُتردي في الأراضي الفلسطينية، مشيراً أنّ الوضع الاقتصادي في غزة يُعاني بشكل أكبر من نظيره بالضفة الغربية، وأشار أنّ انخفاض متوسط الدّخل هو أحد أهمّ الأسباب التي تؤدي إلى عرقلة تفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور²⁶.

يرى محمد يوسف الزيناتي، وهو صاحب مُنشأة اقتصادية، وعضو مجلس إدارة في اتّحاد تصنيع الملابس أنّ "من التّحديات التي تواجه المُنشآت التجارية أنّ المُنتج المستورد يأتي بأسعار زهيدة نسبةً للمُنتج المحلي الذي يواجه الكثير من الضرائب، وقلة المواد الخام، وغلاء الأسعار، والانقطاع المُتكرر للتّيّار الكهربائي، وهذا يقلّل من المردود المالي للمُنشآت الاقتصادية، ويضع تحدياً أمام تفعيل قرار الحدّ الأدنى للأجور"²⁷، ويرى صاحب أكبر متاجر الأدوات المنزلية أنّ انهيار البنية الاقتصادية، وتسييس الاقتصاد كانا من عظيم الأسباب في تعطيل قرار تفعيل الحدّ الأدنى للأجور، وأضاف "إنّ الفرص تكمن في رفع الضّرائب، والتّخفيف من التّخفيضات

²⁵ مقابلة شخصية، الخبير الاقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني، مازن العجلة، 25 كانون الثاني/يناير 2022.

²⁶ مقابلة شخصية، رائد حلس، كاتب وباحث ومتخصص في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون الثاني/يناير 2022.

²⁷ مقابلة شخصية، محمد الزيناتي، صاحب منشأة اقتصادية، 25 كانون الثاني/يناير 2022.

الجمركية، وتخفيف كلفة استئجار مكان للعمل، مشيراً إلى أنّ الانفتاح التجاري، وزيادة رواتب الموظفين من أهم الآليات لتفعيل قرار الحد الأدنى للأجور²⁸.

- تحدي الاحتلال، وتدمير البنى التحتية في قطاع غزة: قدّر تقرير هو الأول من نوعه، أعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "ونكتاد" أنّ خسائر الاقتصاد الفلسطيني بنحو 58 مليار دولار جرّاء الإغلاقات الإسرائيلية في الفترة (2000-2019)، وأكّد التقرير أنّ تأثير الإغلاقات، وغيرها من الإجراءات والعمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تركت أثراً بعيد المدى على الاقتصاد الفلسطيني، الذي احتاج لأكثر من عقدين للعودة إلى مستوى ما قبل العام 2000، حين بدأت سياسة الإغلاقات²⁹.

آليات تفعيل الحد الأدنى للأجور في غزة

التوافق الوطني والمشاركة التكاملية لجميع القطاعات: ضرورة صياغة خطة وطنية شاملة للنهوض بأوضاع العمّال، والقطاعات الاقتصادية المتضرّرة من الحصار، وفيروس كورونا، والتي وصلت خسائرها بسبب الفيروس فقط منذ أغسطس الماضي لأكثر من مليار دولار في قطاع غزة.

يتطلّب تطبيق الحد الأدنى للأجور عقّد العديد من ورش العمل، واللقاءات بين جميع الأطراف ذات العلاقة، والمُمثلة بالحكومة، وأصحاب العمل، ومُمثلي العمال؛ لدراسة جميع التّواحي الإيجابية والسّلبية، والتوافق على الآليات المتعلقة بذلك؛ لضمان تطبيقٍ عادلٍ، واستقرار علاقات

²⁸ مقابلة شخصية فادي أبو القمير، صاحب منشأة تعتبر من أكبر منشآت الأدوات المنزلية، 25 كانون الثاني/يناير 2022.

²⁹ تقرير أممي عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد). <https://bit.ly/3rQf06J>.

العمل، وتحقيق الشراكة الاجتماعية، والتزام تام من جميع أطراف العلاقة بالتطبيق على أرض الواقع، كما يجب مراعاة التباين في مستوى المعيشة حسب المناطق الجغرافية³⁰.

ويشير المختص الاقتصادي محمود عيسى إلى ضرورة إطلاق يد القطاع الخاص، لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة لقيادة عملية التنمية والإعفاء، وتخفيف العبء الضريبي، والضغط على الجانب الإسرائيلي والجانب المصري؛ لتخفيف القيود على استيراد المواد الخام، والقيود على السفر والتنقل، التي تُضاف إلى تكلفة الإنتاج، وتحتاج لخطط إستراتيجية، كما تعبر عن آليات ذات جدوى في السبيل لرفع الحد الأدنى للأجور³¹.

أمّا محمد نصار؛ فيرى ضرورة أن تعيد الحكومة الفلسطينية النظر في توحيد الحد الأدنى للأجور في جميع القطاعات، وجميع المناطق الجغرافية، وأن تكون هناك آلية تضمن العدالة في تحديد الحد الأدنى للأجور، بما يراعي متطلبات الطبقة العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويراعي الفروق الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية المختلفة، حتى يصبح قرار الحد الأدنى للأجور قابلاً للتطبيق³².

تعزيز البنى الاقتصادية: إنَّ الفرص في تفعيل قرار الحد الأدنى للأجور تتمثل في دعم الحكومة للقطاع الخاص، ليس الدعم المادي، إنّما دعم يخلق بيئة استثمارية للقطاع الخاص، إلّا أنّ الشركات الكبرى تختلف أجورها في قطاع غزة بالنسبة للضفة الغربية؛ لأنهم ينظرون إلى قطاع غزة على أنه بيئة غير محققة للدخل والإيراد، نسبة إلى الضفة الغربية، مؤكداً أنّ كبرى

³⁰ مرجع سابق، هل سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؟

³¹ مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/يناير 2022.

³² هل قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقل قابل للتطبيق في الأراضي الفلسطينية؟ محمد نصار، جريدة فلسطين الآن، 25 كانون أول/ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3AuKYJC>.

الشركات، ورؤوس الأموال هم أول من يقود حراكًا في سبيل تقويض الجهود لإقرار قانون يخدم العامل، مثل قرار الحد الأدنى للأجور، وقانون الضمان الاجتماعي³³.

أضاف محمد الزيناتي أنّ الفرص السانحة أمام تفعيل قرار الحد الأدنى للأجور، حينما نشهد دعم المنتج المحلي، وتخفيف الضرائب على المواد الخام، وزيادة القيود على المنتج المستورد، والاستفادة من المشاريع الأجنبية الداعمة للعاملين في القطاع الخاص³⁴، وهو ما أكدّه أحد تجار غزّة (علاء الغول)، عندما أعزى عدم تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، وزيادة الطلب على العمالة؛ وأضاف أنّ الفرصة ستكون سانحة لتطبيق القرار في حال تمّ فتح المعابر، وتمّ تخفيف الكاهل الضريبي، وتنشيط العمالة الخارجية التي من شأنها تقليل البطالة في البلاد³⁵.

التسهيلات الاقتصادية والاستثمارية: هناك إمكانية لتطبيق قرار رفع الحد الأدنى للأجور في بعض الشركات والمؤسسات في قطاع غزة، وهذه الشركات يتوجب عليها تنفيذ القرار، وأشار الزيناتي أنّ عدم التزام الشركات الكبرى بتفعيل قرار الحد الأدنى للأجور غير مبرر، وهو مجرد استغلال ارتفاع نسب البطالة، وحاجة الناس للعمل³⁶، فيما أشار الخبير الاقتصادي (مازن العجلة) إلى أنّه لا يوجد سبب منطقيّ يجعل الشركات الكبرى تتوانى عن تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور، سوى أنّهم يقومون باستغلال العاملين، ويحاولون جني الأرباح على تعب الموظفين، وذكر أنّ من أهمّ الحلول هو وضع آليات حكومية لتحفيز القطاع الخاص للالتزام بالحد الأدنى للأجور، عن طريق الأدوات الحكومية، مثل: الترخيب، الترهيب، تخفيف معدلات الضرائب،

³³ مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/يناير 2022.

³⁴ مقابلة شخصية، محمد الزيناتي، صاحب منشأة اقتصادية، 25 كانون الثاني/يناير 2022.

³⁵ مرجع سابق، مقابلة شخصية، محمد الزيناتي.

³⁶ مرجع سابق، مقابلة شخصية، محمد الزيناتي.

الدعم، وتوفير منافس تسويقية؛ ويذكر العجلة فوائد تطبيق رفع الحد الأدنى للأجور، بأنه يمنح فرصاً اقتصادية متعددة؛ حيث يزيد من القوة الشرائية للعاملين، ونتاج ذلك سيكون إيجابياً على القطاع الخاص؛ وأضاف أن من الفرص التي يعطيها تطبيق القرار هو تحسين الوضع الاقتصادي ومعدّلات المعيشة، الذي يُنتج اقتصاداً متماسكاً³⁷.

ختاماً، يجب العمل على النهوض بالمنتج المحلي، وتوفير فرص عمل وفق الحد الأدنى للأجور، من خلال الذهاب باتجاه دحض التجارة السوداء لتخفيف العبء الضريبي، ودعم الاقتصاد الفلسطيني من قبل الحكومة الفلسطينية؛ كي تكون قادرة على فرض الحد الأدنى للأجور، وهو ما يستدعي تبني إستراتيجية كاملة، والتوافق على إعادة إعمار قطاع غزة، وبناء التحتية والاقتصادية ضرورة ملحة؛ من أجل تحسين الواقع الاقتصادي في قطاع غزة بشكل عام، ومن ثمّ تحسين الأجور.

³⁷ مرجع سابق، مقابلة شخصية، مازن العجلة.

1. أبو جيش لـ "الحياة الجديدة": التطبيق الفعلي للحد الأدنى للأجور الجديد مطلع شهر نيسان المقبل، جريدة الحياة الجديدة، 16 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3fN2m2D>.
2. البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي، وزارة العمل الفلسطينية، 14 آذار/ مارس 2021: <https://bit.ly/3rHzUou>.
3. تقرير أممي عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد). <https://bit.ly/3rQf06J>.
4. تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص: تشخيص أسباب تدنى الامتثال وتفعيل آليات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (2)، آذار/ مارس 2017.
5. د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021. <https://bit.ly/3H0svH5>.
6. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية لوطن: الإشكاليات في القرار تكمن في مستويات تطبيقه في القطاعات غير المنظمة، تلفزيون وطن للأبناء، 31 آب/ أغسطس 2021: <https://bit.ly/3nRYr8Z>.
7. المقابلات.
8. مقابلة شخصية فادي أبو القمبز، صاحب منشأة تعتبر من أكبر منشآت الأدوات المنزلية، 25 كانون الثاني/ يناير 2022.
9. مقابلة شخصية، الخبير الاقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني، مازن العجلة، 25 كانون الثاني/ يناير 2022.
10. مقابلة شخصية، رائد حلس، كاتب وباحث ومتخصص في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.
11. مقابلة شخصية، محمد الزيناتي، صاحب منشأة اقتصادية، 25 كانون الثاني/ يناير 2022.
12. مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.
13. مقابلة شخصية، محمود عيسى، كاتب وباحث في الشؤون الاقتصادية، 22 كانون ثاني/ يناير 2022.
14. موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، المستودع الرقمي، جامعة النجاح الوطنية: <https://bit.ly/3ujDS9t>.
15. هل سيتم تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة؟ ماهر الطباع، وكالة معا الاخبارية، 31 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3nQPX1Q>.
16. هل قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقل قابل للتطبيق في الأراضي الفلسطينية؟ محمد نصار، جريدة فلسطين الآن، 25 كانون أول/ ديسمبر 2021: <https://bit.ly/3AuKYJC>.
17. هل ينجح قرار رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين؟، جريدة الرسالة، 25 يناير/ كانون ثاني 2021: <https://bit.ly/3lr08Cb>.

الورقة الثالثة

سُبل النهوض بالمشاركة السياسية للشباب في ظلّ تعثر إجراء الانتخابات

لين الزيناتي، أحمد أبو صلاح، عبد الله حسنين، زينب الأسطل

مقدمة

يمثلُ الشباب الفلسطيني بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1.14 مليون شاب (18-29 سنة) في فلسطين يشكّلون حوالي خمس المجتمع، بنسبة 22% من إجمالي السّكان في فلسطين في منتصف العام 2020م؛ ومن جانبٍ آخر، بلغت نسبة الجنس بين الشباب نحو (105) شباب ذكور لكل (100) شابة³⁸، فهم ثروةٌ بشريةٌ قادرةٌ على العمل والإنتاج، ورغم ذلك نجدُ أنّ هناك تهميشًا واضحًا ومُتعمدًا تجاه المشاركة السياسية للشباب في المجتمع الفلسطيني، وانخفاض نسبة مشاركتهم في الحياة العامّة.

وتعدُّ المشاركة السياسية هي إحدى الوسائل التي يُعبّر من خلالها الشّباب عن تطلّعاتهم، ورغبتهم في العمل من أجل خدمة مجتمعهم، لاسيما في الواقع الفلسطيني، الذي يُواجه التحدّيات التي تقف حائلًا أمام تقدّم مشاركة الشباب الفلسطيني في الحياة السياسية والاجتماعية، ولعلّ تأجيل الانتخابات، أو تعطيلها هي أحد أهمّ تلك التحدّيات، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني، الذي كان ضحيته الأولى هم الشباب؛ الأمر الذي زاد من معاناتهم، وأضعف مشاركتهم السياسية في المجتمع، والعمل النقابي.

³⁸ الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 آب/ أغسطس 2020: <https://bit.ly/34phQHA>

وفي ظلّ تلك السياقات، تبحث هذه الورقة السياسية في إمكانيّات وسبيل التّهوض بالمشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، وكيفية تفعيل طاقاتهم.

المشاركة السياسية للشباب في النظام السياسي الفلسطيني

يعدّ الشّباب في المجتمع الفلسطيني وفقاً للقانون هم الفئة العمرية التي تقع بين 18 عاماً إلى 29 عاماً، وحسب قانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011م الصادر عن المجلس التشريعي، فإنّ الشّباب هم بالفئة العمرية ما بين 18 عاماً و35 عاماً، أما الأمم المتّحدة فتعرّف الشباب ضمن الفئة العمرية من 15 عاماً وحتى 24 عاماً³⁹.

ولقد عرّف التقرير العربي الأول للتنمية البشرية المشاركة السياسية بأنّها: حقّ جميع الرّجال والنساء في المشاركة في صناعة القرار، سواءً بطريقة مباشرة، أو عن طريق مؤسسات شرعيّة تمثل مصالحها، وهي مشاركة مبنية في الأساس على الحقّ في تشكيل الجمعيات، والحقّ في التعبير والقدرة على المشاركة البناءة⁴⁰، كما ورّد مُصطلح المشاركة السياسية في المادّة (26) من القانون الأساسي الفلسطيني 2003م، واعتبره من حقوق الإنسان التي تُمنح لكلّ فلسطينيّ بشكلٍ فرديٍّ أو جماعيٍّ؛ حيث ذكرت المادّة المذكورة خمس صور على سبيل المثال لا الحصر للمشاركة السياسية⁴¹، وهي:

1. تشكيل الأحزاب السياسيّة والانضمام إليها.
2. تشكيل النقابات، والجمعيات، والاتّحادات، والرّوابط، والأندية، والمؤسسات الشّعبية.
3. التّصويت والترشّح في الانتخابات.

³⁹ الأمم المتحدة، الشباب قضايا عالمية: <https://bit.ly/3AMyNbc>.

⁴⁰ محمد أبو هاشم، خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين، دراسة منشورة في معهد دراسات التنمية، 2014.

⁴¹ نص المادة 26 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدّل لسنة 2003م.

4. تقلد المناصب العامة وفق قاعدة تكافؤ الفرص.

5. عقد الاجتماعات العامة، والمواكب، والتجمعات، وعقد الاجتماعات الخاصة دون حضور

أفراد الشرطة.

يُعاني الشباب الفلسطيني من غياب وإقصاء في مراكز صنع القرار؛ إذ لا يتجاوز الشباب العاملون في مراكز صنع القرار ما نسبته 1%، كما أظهرته بيانات العام 2018م⁴²، يضاف إلى ذلك ما خلفته الأزمة الرأهنة المرتبطة بجائحة كورونا منذ مطلع شهر آذار 2020م من آثارٍ بشكلٍ مباشرٍ على مختلف فئات المجتمع، لاسيما فئة الشباب؛ الأمر الذي فاقم من معدلات البطالة بينهم، والمرتفعة أصلاً؛ إذ بلغ معدّل البطالة بين الشباب في فلسطين 38% لعام 2019م (31% بين الذكور و63% بين الإناث)، بواقع 63% في قطاع غزة و23% في الضفة الغربية، كما تُظهر البيانات أنّ أعلى معدّلات بطالة بين الشّباب سُجّلت بين الشباب الذين يحملون المؤهل العلمي دبلوم متوسط فأعلى؛ حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب الخريجين (18- 29 عامًا) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 52% خلال العام 2019م (35% للذكور و68% للإناث)⁴³.

كلّ ذلك انعكس سلبيًا على واقع أشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني؛ حيث تعرّض ثلث الشباب الفلسطينيّ للمساءلة نتيجة مشاركتهم آراءهم السياسيّة على الإنترنت؛ إذ إنّ حوالي 37.2% من المستطلعين يشاركون بآرائهم السياسيّة عبر الإنترنت، مقابل 62.8% أجابوا أنّهم لا يشاركون آراءهم السياسيّة. وفي السّياق ذاته، أجاب 33.6% بتعرّضهم للمساءلة القانونيّة نتيجة المشاركة بالآراء السياسيّة، بينما أظهر البحث أنّ 66.4% لم يتعرّضوا للمساءلة، كما

⁴² الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 آب/ أغسطس 2019:

<https://bit.ly/3uhScj2>.

⁴³ المرجع السابق، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب...

أظهر الاستطلاع نتائج مثيرة؛ كأن يتعرّض 35.3% من الشباب لعقاب من الأسرة بسبب المشاركة السياسيّة على الإنترنت⁴⁴، وكلُّ ذلك يعدُّ انتهاكاً لمشاركة الشباب السياسيّة، وسُبل ممارستها في كل المستويات؛ كالانتخابات، والانضمام إلى النِّقابات، أو حتى حقّهم في صنع القرار، أو تنظيم التجمّعات السليمة.

الشباب وأشكال المشاركة السياسيّة

أولاً- على مستوى الانتخابات:

إنَّ إجراء الانتخابات بشكلٍ دوريٍّ يعدُّ مؤشراً حقيقياً على وجود نظامٍ سياسيٍّ ديموقراطيٍّ، يُتيح للمواطنين المشاركة في الحياة السياسيّة، واختيار المسؤولين عن تقديم الخدمات العامة وتسييرها؛ الأمر الذي يعمّق من شعور المواطنين بالمسؤولية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، ويعزّز من الإحساس بالانتماء، والرغبة في التغيير والتّصدي للمشاكل المشتركة بما يحقّق التنمية المستدامة.

وتكمن أهمية مشاركة الشَّباب في الانتخابات في أنّها وسيلة من أجلّ إيصال أحلام الشباب وتطلعاتهم إلى صنّاع القرار، وكذلك يساعد صنّاع القرار في التعرّف على مشكلات الشَّباب الحقيقيّة، وبالتالي إيجاد حلول سليمة لها، عدا عن أنّ الشباب يمثلون قوّة مجتمعيّة ذات طاقات وقدرات فاعلة، يُمكنها أن تُسهم في إحداث التغيير المطلوب، إنَّ أُتيح لها التمثيل المناسب في مراكز صنع القرار.

⁴⁴ حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي: تأثيرات الردع على المشاركة السياسيّة للشباب الفلسطينيّ في وسائل التواصل الاجتماعيّ: <https://tinyurl.com/2p8v4jhj>

ويحرم القرار بقانون رقم (1) لعام 2021م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (1) لعام 2007م فئة الشباب كلياً من الترشح لمنصب الرئيس؛ إذ يحدّد سنّ الترشح بأربعين عاماً، في حين تُحرم الأغلبية العظمى من فئة الشباب من الترشح للانتخابات التشريعية؛ إذ يحدّد سنّ الترشح بثمانية وعشرين عاماً. وفي الوقت الذي بلغت فيه معدّلات البطالة ما نسبته 64% بين الإناث، و33% بين الذكور⁴⁵؛ فُرِضَ القرار بشأن الانتخابات العامة بدفع مبلغ عشرين ألف دولار لتسجيل أيّ قائمة انتخابية، وذلك في تجاهلٍ واضحٍ وصريحٍ للواقع الاقتصادي الصّعب الذي يعاني منه الشباب الفلسطيني.

إنّ من المقومات المهمة للبيئة المواتية للمشاركة السياسية للشباب وجود إطار قانوني يلائم فئة الشباب، وفي الوقت الذي يخلق فيه القانون الانتخابي الفلسطيني فجوةً بين سنّ الأهلية، وبين السنّ الذي يصبح بمقدور الشخص أن يشغل فيه منصباً بالانتخاب؛ فإنّه بمقدور السّلطة الوطنية الفلسطينية تعديل الإطار القانوني بما يضمن مواءمة سنّ الأهلية الأدنى للتصويت، (وهو 18 عاماً)، مع السنّ الأدنى للترشح لمنصبٍ عامٍ. علاوةً على ذلك، فإنّه واستجابةً للمطالبات الحثيثة لإيجاد (كوته) للشباب أسوأ بكوته المرأة، فإنّه بالإمكان تعديل القرار بقانون بشأن الانتخابات العامة بما يضمن إقرار حصصٍ مخصصةٍ للشباب في القوائم الانتخابية.

وبالإضافة إلى ما تقدّم، فلا بدّ أن يتم مراعاة الوضع الاقتصادي المؤسف الذي يعانيه الشباب الفلسطيني عند تحديد رسوم تسجيل القوائم الانتخابية، بما يكفل عدم حرمان أيّ قطاعاتٍ شبابيةٍ من الترشح بناءً على الحالة المادية لا غير، كما أدّى غياب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى حرمان غالبية الشباب الفلسطيني من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية،

⁴⁵الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 آب/ أغسطس 2021: <https://bit.ly/3sbe24Q>.

والانخراط في الحياة العامة؛ حيث إنّ نسبة الشّباب الفلسطينيّ العامل في مراكز صنع القرار لا تتجاوز 1%.

عُقدت آخرُ انتخاباتٍ رئاسيةٍ فلسطينيةٍ بتاريخ 9 كانون ثاني 2005م، في حين أُجريت آخر انتخابات تشريعيةٍ بتاريخ 25 كانون ثاني 2006 م⁴⁶، وقد شكّل الإعلان عن الانتخابات بموجب القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بشأن الانتخابات العامّة بارقةً أملٍ للمشاركة السياسيّة للشباب الفلسطينيّ، ولكن سرعان ما جاء قرار تأجيل الانتخابات الذي صدرَ عن رئيس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ لتعمّ حالة من الإحباط بين صفوف الشباب الفلسطينيّ الذي كان يأمل من خلال صناديق الاقتراع- أن تُمنح الفرصة لوجود قيادة شبابية تستثمر الطاقات الشّبابية، وتوظّفها في الخطط العامّة والتنمية الفلسطينيّة.

لقد تمّ إقرار الانتخابات الرئاسية والتشريعية من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 15 كانون ثاني 2021م، على أن يُجرى الاقتراع للانتخابات التشريعية يوم 22 أيار، والرئاسية يوم 31 تموز 2021م⁴⁷، ثم أعاد تأجيلها في 29 أبريل 2021م بفعل رفض الاحتلال لإجرائها في القدس، فيما عُقدت بالضفة الغربية الانتخابات المحليّة- المرحلة الأولى، ولكن لم تجرِ انتخابات ممثلة في قطاع غزة.

وبالنظر إلى القوائم الانتخابية المُترشّحة في انتخابات 2021م، نجد أنّ نسبة المرشّحين من الفئة العمريّة (28-40) هي 38.5%⁴⁸، وهذا يُدلّل على إقبالٍ كبيرٍ للشباب على هذه القوائم، في محاولةٍ منه لصنع واقع جديد يحمل تطلعاتهم وقضاياهم؛ حيث إنّ هناك قوائم انتخابية تشكّلت في غالبيتها من الشباب، مثل: قائمة كرامتي الشّبابية، وقائمة حلم الشّبابية، وهذه التجربة

⁴⁶أحداث انتخابية سابقة-لجنة الانتخابات المركزيّة: <https://bit.ly/3AMIs2F>
⁴⁷الانتخابات العامّة 2021(المؤجلة): <https://bit.ly/3rh0NAs>.
⁴⁸المرجع السابق.

هي خير دليل على رغبة الشباب الصادقة في التغيير، واستثمارهم لشتى السبل المُتاحة لتعزيز مشاركتهم السياسية في المجتمع.

ولذلك يغدو تحديد تاريخ قريب لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ضرورةً مُلحّةً من أجل إتاحة الفرصة للشباب للوصول إلى مراكز صنع القرار، وفي اختيار مُمثليه في الحياة السياسيّة، بما يضمن ممارسة الحقّ في المشاركة السياسية كحقّ أساسي كفله القانون الأساسي الفلسطيني في مادته السادسة والعشرين، وكذلك كفلته المواثيق والمعاهدات الدوليّة.

ثانيًا - على مستوى الانضمام إلى الأحزاب السياسية

تشكّل الأحزاب السياسيّة عنصرًا ضروريًا في أيّ نظامٍ سياسيّ ديمقراطيّ مُعاصر، ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون وجود أحزابٍ سياسيّة قويّة وفاعلة؛ ويجمع الحزب في تكوينه مجموعةً منظمّةً من الأفراد الذين يمتلكون أهدافًا وآراءً سياسيّةً متشابهة، وعادةً ما تهدف الأحزاب السياسيّة إلى التأثير على الحياة العامّة، ولذلك فإنّها تقوم بتسمية المرشّحين، وإعداد القوائم الانتخابية، وبذلك تتمكّن من تمثيل تطلّعات أعضائها ومناصريها في المجلس التشريعي والحكومة.

لقد حدّد إعلان الاستقلال الفلسطيني في العام 1988م شكل نظام الحكم في فلسطين، في كونه نظامًا ديمقراطيًا برلمانيًا يقوم على أساس التعدّدية الحزبية، وقد فرضت منظمة التحرير منذ قيامها عام 1964م نفسها محليًا ودوليًا وعربيًا مجسّدةً الهوية الوطنيّة، وأصبحت الإطار الذي يستوعب كلّ الفصائل والأحزاب، بغضّ النظر عن أيديولوجيتها، وسياساتها ما دامت تلتزم

بالإستراتيجية الوطنية⁴⁹، كما نشأت أحزابٌ أخرى خارج إطار المنظمة، وتتمتع الأحزاب الفلسطينية بخصوصيةٍ عن غيرها من الأحزاب، وتتمثّل في كونها نشأت كحركات تحرُّر، ومن ثمّ انخرطت بعضها أو أغلبها في العمل السياسي، وأصبح لها وجه حزبي، تسعى من خلاله للحصول على السلطة، عن طريق المشاركة في العملية الديمقراطية⁵⁰.

لقد بلغ متوسط نسبة مشاركة الشّباب في الأطر القيادية العليا في الأحزاب الفلسطينية مجتمعةً حوالي 10.2% في العام 2014⁵¹، وبالرّغم من أنّ النسبة قديمة نسبيًا، إلّا أنّ أغلب الأحزاب الفلسطينية لم تُجرِ انتخابات دورية في أطرها السياسية والحزبية، وبالتالي تُعدّ نسبة مشاركة الشباب في الأحزاب الفلسطينية متدنيّة، وهي ما تنعكس عند ترشيحهم للانتخابات العامّة أو النقابية.

إنّ غياب إستراتيجية واضحة داخل الأحزاب الفلسطينية تسعى لمتابعة حجم المشاركة الشبابية، كإحدى الأدوات المهمّة لتطوير هذه المشاركة داخل الحزب، وافتقار البرامج السياسية للأحزاب للاهتمام بفئة الشباب وتطلّعاتهم، وعدم منح الشّباب الفرصة من أجل تقلّد مناصب قيادية عليا في الحزب، أو حتى الترشّح في الانتخابات التشريعية والمحليّة - قد أدّى إلى عزوف الشّباب عن الانضمام لعضوية الأحزاب الفلسطينية، وعدم الثّقة في المؤسّسات الحزبية للعمل على إدماجهم في الحياة السياسية.

⁴⁹ ولاء قديمت، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية، تحليل مقارن بين النموذج الوطني

والنموذج الإسلامي، دراسة منشورة في مركز الأبحاث الفلسطيني: <https://bit.ly/3saEN9E>

⁵⁰ معهد دراسات التنمية، خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين محمد أبو هاشم، وإسلام عطا الله، 2014، ص 61:

<https://bit.ly/3ggzhwE>

⁵¹ المرجع السابق، معهد دراسات التنمية، خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين...

ثالثاً - على مستوى تفعيل برلمان الشباب الفلسطيني

جاء قانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011م ليكفل حقوق الشباب المدنيّة، والصحيّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، ومشتتملاً على ضمان المشاركة السياسية الفاعلة للشباب، وذلك من خلال التأكيد على ممارسة حقّهم في الانتخابات، إضافةً إلى ضمان حقّهم في إنشاء الأحزاب والاتحادات الشبابية، كما نصّ قانون الشباب الفلسطيني صراحةً على إنشاء برلمانٍ شبابيٍّ⁵²، ونظّم وحدّد صلاحيّاته في المادة (11) منه تحديداً، ومن صلاحيّات ومهام البرلمان الشبابي الفلسطيني⁵³:

1. تدريب الشّباب على مهارات النقاش الفعّال، والحوار الديمقراطي، وأساليب الشورى.
2. إعداد قيادات شبابية قادرة على المشاركة الحقيقية والفاعلة في العمل البرلماني.
3. متابعة التشريعات، وتقديم ملاحظات بشأن مشاريع القوانين التي تحقّق مصالح الشباب.
4. تعزيز فرص مشاركة الشباب في صنع القرار، والدِّفاع عن قضاياهم.
5. تشجيع مشاركة الشباب في العمل الحزبي، وخوض الانتخابات.

⁵² قانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011، المادة 10.
⁵³ المرجع السابق.

الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة الشباب في النظام السياسي الفلسطيني

أولاً- الانتخابات الفلسطينية: إن تعذر عقد الانتخابات العامة -الرئاسية والتشريعية- بفعل الاحتلال؛ فبالإمكان التوافق على عقد الانتخابات المحليّة والنقابية ومجالس الطلبة، وذلك لأنها فعلٌ فلسطينيٌّ خالصٌ، وإذا أردنا مشاركةً حقيقيةً للشباب، وتغيير النّسب؛ فيتوجب عقد تلك الانتخابات، وهو الأمر الذي يستدعي المطالبة الدائمة من الشباب الفلسطيني من خلال حملات مناصرة، وضغطٍ على صنّاع القرار من أجل عقد الانتخابات.

ثانياً- الأحزاب الفلسطينية: على الشباب المتحرّبٍ مُطالبه قيادته بعقد انتخاباتٍ حزبية، والمشاركة فيها، وهي طريقةٌ رئيسةٌ لوصول الشباب لمراكز صنع القرار في الأحزاب، وإحداث التّغيير المنشود؛ ولذلك، فإنّه يتوجّب على الشّباب داخل الأحزاب القيام بحملات ضغط ومناصرة تستهدف الضّغط على القيادات العُليا الحزبيّة؛ من أجل إتاحة الفرصة للشباب ليكونوا ضمن قيادة هذه الأحزاب السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ أن يطالب الشّباب المتحرّب بإدراج الشّباب ضمن القوائم الانتخابية الخاصّة بالحزب، وفي المقاعد المتقدّمة منها، خاصّة وأنّ النظام الانتخابي وفقاً لقرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بشأن تعديل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة هو نظامٌ القوائم⁵⁴، وبالتالي فإنّ وجود الشّباب ضمن قوائم هذه الأحزاب يعزّز من فرص فوزهم ووصولهم لمراكز صنع القرار.

ثالثاً- تفعيل البرلمان الشبابي: لم يتمّ تفعيل قانون الشّباب بوجهٍ عامٍ، وكذلك الموادّ الواردة فيه، والمتعلقة بتنظيم البرلمان الشبابي على نحوٍ خاصٍ؛ فلقد ظلّت تلك الموادّ حبيسة الأدرج،

⁵⁴ قانون 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته: <https://bit.ly/3IVBDxj>.

والقانون الذي تمّ إقراره في العام 2011م إلى هذا الوقت لم يأتِ بثماره، ولم يحقّق المقصود منه، وتكمن أهميّة إنشاء برلمان شبابي فلسطيني في أنّه سيعمل على توحيد صفوف الشباب الفلسطيني، عبر إيجاد تنظيم يضمن التمثيل الكلي للشباب، إلى الحدّ الذي تتحقّق معه طموحاتهم، ويُساهم في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم، كما أنّه يكفل وضمن المهام والصلاحيات المعهودة إليه إعداد جيلٍ شبابيٍّ قادرٍ على الإبداع في الحياة السياسية والبرلمانية، جيلٍ شبابيٍّ يُدرك أهمية المشاركة السياسية.

خلاصة القول، إنّ تعزيز المشاركة السياسية للشباب يقتضي تفعيل نصوص هذا القانون، وإنشاء برلمان شبابي فلسطيني يكون الحاضن لطموحات الشباب وتوقّعاتهم.

المشاركة السياسية للشباب في النّقابات

تعاني الاتحادات والنّقابات العمّالية في فلسطين من مشكلة التشرّد، وضعف الأداء النّقابي، ويعود ذلك إلى عوامل مختلفة؛ كالانقسام الذي وُلد أجسامًا جديدةً للنقابات العمّالية، وزاد من هيمنة الأجنّات الحزبيّة عليها، إلى جانب الظروف القاهرة التي يمرُّ بها العمال الفلسطينيون من حصارٍ وأزماتٍ متتالية، كان آخرها تركّ العمل بسبب الحجر المنزلي للوقاية من فيروس كورونا؛ ولقد بلغت نسبة الشباب المُنتميين إلى الاتّحادات والنّقابات بمختلف أشكالها 2.4% وفقًا لمركز الإحصاء الفلسطيني في آخر تقريرٍ مسحيٍّ للشباب عام 2015م⁵⁵.

⁵⁵ سائد أبو عياش، سوزان عويوي، نحو سياسات فاعلة لمعالجة ضعف وتشرّد العمل النقابي، ورقة سياساتية منشورة في مركز مسارات، 2020: <https://bit.ly/3HqPZpi>

لقد أدت مجموعة من الأسباب إلى ضعف العمل النقابي في فلسطين، أولها: عدم إجراء انتخابات دورية في الاتحادات والنقابات الفلسطينية، وعدم وجود قانون موحد يُنظّم عمل النقابات، بالإضافة إلى الهيمنة الحزبية في ظلّ الانقسام الفلسطيني، وإجراءات الاحتلال التي تحدّ من التّواصل بين المحافظات الفلسطينية، وفي غالب الأحيان، أدّى التدخّل الحكومي في العمل النقابي في كلّ من غزة والضفة الغربية، ومحاولة السيطرة عليها إلى ضعف عملها⁵⁶.

وفي مقابلةٍ مع السيّدة تهاني الجمل، عضو مجلس إدارة النقابة العامّة لعمال الخدمات العامة والتجارة، وعضو دائرة التنظيم النقابي بالاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين؛ أوضحت أنّ هناك بالاتحاد العام 15 نقابةً، 6 نقابات منذ العام 1964م، والباقي أُستحدثت بمؤتمرات بعد 2006م، وتشكّل مشاركة الشباب داخل النقابة ما نسبته حوالي 60%، في حين تُشكّل مشاركة النساء داخل النقابة ما نسبته 40%⁵⁷.

وفي مقابلةٍ أخرى مع رئيس النقابة العامّة للعاملين في الخدمات الصحية، سلامة زعيتير؛ أوضح أنّ عدد الأفراد المُنتسبين للنقابة يبلغ 1230 فردًا، ويُمثّل الشباب ما نسبته 30% من الأعضاء، فيما يخلو مجلس الإدارة من الشباب؛ وأوضح أنّ هناك دائرةً مُتخصصةً للشباب داخل النقابة، تهدف إلى زيادة نسبة تمثيل الشباب داخلها⁵⁸، فيما أوضح عارف أبو جراد، رئيس نقابة الموظفين العموميين أنّه ومنذ الانقسام لم يتمّ توظيف أيّ شابٍ من غزة لينال عضوية النقابة؛ ما يدلّ على انتفاء العنصر الشبابي من النقابة⁵⁹.

56 المرجع السابق.

57 مقابلة شخصية، تهاني الجمل، عضو مجلس إدارة النقابة العامّة لعمال الخدمات العامة والتجارة 19 ديسمبر 2021.

58 مقابلة شخصية، سلامة زعيتير رئيس النقابة العامّة للعاملين في الخدمات الصحية، 19 ديسمبر 2021.

59 مقابلة شخصية، عارف أبو جراد، رئيس نقابة الموظفين العموميين 19 ديسمبر 2021.

الآليات المقترحة لتفعيل مشاركة الشباب في النقابات والاتحادات

أولاً- المطالبة بعقد انتخابات النقابات والاتحادات: إنَّ عقد انتخاباتٍ دوريةٍ في النقابات والاتحادات هو السَّبيل لتغيير الوضع الرَّاهن، وتعزيز نسبة مشاركة الشباب المتدنيّة، فلا بدّ من عقد انتخاباتٍ دوريةٍ في كل النقابات أسوةً بنقابة المحامين، ونقابة المهندسين، والتي تمَّ عقد آخر انتخاباتها للدورة العشرين (2021م - 2024م)؛ حيثُ تمَّ إجراؤها في 26/8/2021م⁶⁰.

ثانياً- إشراك الشباب في القوائم الانتخابية: هنالك بعض النقابات التي تجري بها انتخاباتٍ كما ذكرنا آنفاً؛ كنقابة المهندسين والمحامين، بما يتوجَّب معه على الشباب المُنضمِّين لعضوية تلك النقابات العمل على المطالبة بإدماجهم في قوائم الانتخابات، أو عمل قوائم مُستقلة، وخوض مُعترك الانتخابات.

ثالثاً- حملات الضَّغط والمُناصرة: أثبتت حملات الضَّغط والمُناصرة فعاليتها في تغيير السياسات والأوضاع الرَّاهنة؛ فيمكن القيام بحملات ضَّغط ومُناصرة تُؤثِّر على صنّاع القرار في النقابات من أجل عقد الانتخابات داخل النقابات، ودفع الشباب نحو القيادة عبر كُليّ الوسائل المُتاحة.

رابعاً- استثمار وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي: تلعب وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها الكبير دورًا مهمًا في نشر قضايا حقوق الإنسان، وجعلها قضايا رأي عام، وهي طريق من طرق الضَّغط على صنّاع القرار، وإيصال صوت الشَّباب، ونشر رسالتهم على أوسع نطاق؛ لذلك وَجِبَ على الشباب الفلسطيني استثمارها بشكلٍ جيّدٍ يخدم قضاياهم.

⁶⁰انتهاء انتخابات نقابة المهندسين: <https://bit.ly/3L0ARkm>.

خامساً- تشكيل برلمان شابي: إنّ تشكيل البرلمان الشابي يعدُّ من أهم الخطوات التي تساهم بشكلٍ فعّالٍ في زيادة المشاركة السياسية للشباب، خاصة أنّها فرصةٌ ممنوحةٌ من قبل القانون، ويعمل على إحداث تغيير جذري بالنسبة لمشاركة الشباب في صنع القرار، والمشاركة السياسية من خلال صلاحيات البرلمان المذكورة في نصِّ المادة (11) من قانون الشباب الفلسطيني رقم 2 لسنة 2011م.

1. أحداث انتخابية سابقة - لجنة الانتخابات المركزية: <https://bit.ly/3AMIs2F>
2. الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 آب/ أغسطس 2020: <https://bit.ly/34phQHA>
3. الأمم المتحدة، الشباب قضايا عالمية: <https://bit.ly/3AMyNbc>
4. الانتخابات العامة 2021(المؤجلة): <https://bit.ly/3rh0NAs>
5. انتهاء انتخابات نقابة المهندسين <https://bit.ly/3L0ARkm>
6. حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي: تأثيرات الردع على المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني في وسائل التواصل الاجتماعي <https://tinyurl.com/2p8v4jhj>
7. سائد أبو عياش، سوزان عويوي، نحو سياسات فاعلة لمعالجة ضعف وتشردم العمل النقابي، ورقة سياساتية منشورة في مركز مسارات، 2020: <https://bit.ly/3HqPZpi>
8. قانون 2007 بشأن الانتخابات العامة وتعديلاته: <https://bit.ly/3lVBDxj>
9. قانون الشباب الفلسطيني رقم (2) لسنة 2011، المادة 10.
10. معهد دراسات التنمية، خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين محمد أبو هاشم، وإسلام عطا الله، 2014، <https://bit.ly/3ggzhwE>
11. مقابلة شخصية، تهاني الجمل، عضو مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الخدمات العامة والتجارة 19 ديسمبر 2021.
12. مقابلة شخصية، سلامة زعيتر، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية، 19 ديسمبر 2021.
13. مقابلة شخصية، عارف أبو جراد، رئيس نقابة الموظفين العموميين 19 ديسمبر 2021.
14. ولاء قديمات، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي، دراسة منشورة في مركز الأبحاث الفلسطيني: <https://bit.ly/3saEN9E>

الورقة الرابعة

نحو سياسات فاعلة لتعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة

سهى سكر، حنين لولو، سعيد ضحيك، ميسون عودة، نضال أبو شربي

مقدمة:

تركت عقود من الصراع السياسي آثارًا جسيمة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان دولة فلسطين، وعلى وجه الخصوص، زيادة تعرّض المرأة لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وللعنف؛ ومع محدودية فرص التوظيف وريادة الأعمال، اضطرت العديد من النساء الفلسطينيات إلى الانضمام إلى القوى العاملة غير الرسمية؛ ما يجعلهنّ عرضةً لخطر الاستغلال الاقتصادي، وغيره من أشكال الاستغلال⁶¹. ومما لا شكّ فيه أنّ المرأة في وطننا هي من أكثر الطّاقات المُهمّشة، فما زالت حتى اليوم لا تمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، وظلّت النظرة الأكثر انتشارًا هي التي تنظر إلى المرأة بوصفها كائنًا لا يصلح سوى لإنتاج الخام البشري، وهو ما أشارت إليه التقارير الأممية، والتي دعت لتعزيز دورها ومكانتها بكلّ اتفاقاتها، وعلى سبيل المثال اتفاقية "سيداو". أما على المستوى المحلي؛ فهناك الكثير من القوانين والقرارات الفلسطينية التي دعت لدعم وتمكين المرأة؛ كرفع نسبة "الكوتا النسوية 30%"، ورغم أنها ليست عادلة، إلا أنّ المرأة الفلسطينية لم تصل لتلك النسبة بعد، على مختلف الأطر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ وهو ما يشير إلى وجود أزمة حقيقية في تمثيل المرأة الفلسطينية في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإنّ تمّ تمثيل المرأة ومشاركتها؛ تكون تلك المشاركة شكلية، وليست فعلية كما يجب.

⁶¹ دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFbHQ>.

بناءً عليه، كان من الضروري بحث سياسات تعزّز وتدعم مشاركة للمرأة في جميع المجالات والأطر الفلسطينية؛ فالمرأة أحد المكونات الرئيسة للمجتمع الفلسطيني، وبلغت أساسيًا في بنائه، وهي نصفه الحقيقي، فبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تمثل المرأة الفلسطينية ما نسبته 49%⁶².

تكمن أهمية الورقة في البحث عن سبل تعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة -السياسية والاجتماعية والاقتصادية-، وأهمية وجود المرأة في صنع السياسة والمشاركة الحقيقية في المجتمع، فيما تتمثل أهداف الورقة بتقديم سياسات فاعلة من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية؛ وعليه تنقسم الورقة بشكل رئيس إلى ثلاث محاور تتناول مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني في الجانبين "السياسي، والاقتصادي"، وتطرح سياسات النهوض بهذا الواقع، ومحاولة تغييره للأفضل.

المرأة والمشاركة السياسية:

تُورخ بداية مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي في العام 1929، ومنذ ذلك الوقت والنساء يواجهن الاحتلال في معركة مفتوحة، رغم سقوط عدد منهن شهيدات، وأسيرات، وأمّهات للأسرى والشهداء، ورغم هذه المكتسبات، إلا أنّ التمييز القائم على أساس الجنس ما يزال عائقاً أمام مشاركتها رسمياً في عملية اتخاذ القرار، وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية وفي التأثير السياسي؛ فالنساء شريكات في العمل الوطني والاجتماعي، إلا أنّهن يغبّن عن مراكز

⁶² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 8 مارس/ آذار 2020، <https://bit.ly/3qd35jv>

صنع القرار⁶³، وهذا ما أكدته وزيرة شؤون المرأة آمال حمد؛ حيث قالت: إنَّ المرأة شريكة في شتَّى المراحل، وعلى مختلف الأصعدة، وكانت مشاركتها مؤثرةً وفاعلةً، ويشهد حضورها تقدُّمًا جدِّيًا ملحوظًا، إلا أنَّ حضورهنَّ في مراكز صنع القرار لا يعيِّر عن حجم ودور النساء⁶⁴.

بَرَزَ دور المرأة الفلسطينية السياسي منذ بداية عشرينات القرن الماضي؛ حيث عملت المرأة الفلسطينية على تنظيم الندوات، والمشاركة في الاعتصامات والمظاهرات في مختلف المدن الفلسطينية، إضافةً إلى تشكيل فرق التمريض، كما كانت لها مشاركةٍ وإن كانت محدودةٍ في القتال، والعمل العسكري ضدَّ الاحتلال البريطاني، كذلك لعبت دورًا مهمًّا في مُساندة ودعم الثوار، عن طريق تزويدهم بالمواد التموينية، ونقل الرِّسائل والأسلحة، ورغم محدودية التحاق النساء آنذاك بالأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت حينها، إلاَّ أنَّهن شاركنَّ في المؤتمرات المحليَّة، والإقليمِيَّة، والدوليَّة⁶⁵؛ وبالرَّغم من ذلك، تعاني المرأة من تمثيلٍ متدنٍ على جميع المستويات، ويمكن عرض واقع المرأة في السِّياسة من خلال الجدول (1)⁶⁶.

⁶³ المرأة الفلسطينية حاضرة، ولكن... وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 26 تشرين أول/ أكتوبر 2021:

<https://bit.ly/3G7HCgV>

⁶⁴ <https://wafa.ps/Pages/Details/35125>

⁶⁵ شتية، عمر، 2012، تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني، وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009)، ص2.

⁶⁶ تم إعداد الجدول من قبل الباحثين، والعودة للمراجع الآتية:

- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- المرأة الفلسطينية حاضرة، ولكن... وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 26 تشرين أول/ أكتوبر 2021:

<https://bit.ly/3G7HCgV>

واقع مشاركة المرأة السياسية جدول رقم (1)

اللجنة التنفيذية	المجلس المركزي	المجلس الوطني	منظمة التحرير الفلسطينية
صفر	الرجال 94.3% النساء 5.7%	الرجال 89.1% النساء 10.9%	
التوزيع النسبي لرؤساء الاتحادات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، النساء 8%، والرجال 92%.			الاتحادات التابعة لمنظمة التحرير
الحكومة الأولى: تمثلت المرأة بـ 5.5%، وتكلفت بوزارة التنمية الاجتماعية عام 1994. الحكومة الثامنة عشر: تمثلت المرأة بـ 13.6%، وتكلفت بثلاث وزارات "السياحة والآثار، الصحة، شؤون المرأة" في العام 2019			الحكومة الفلسطينية
عدد السفراء في الميالك الدبلوماسية (12) إنثاءً، مقابل (95) ذكوراً في العام 2019.			السفراء
نسبة مشاركة المرأة في القطاع الحكومي لعام 2019، 44.4%.			القطاع الحكومي
عدد رؤساء الهيئات المحلية "البلديات" حسب تصنيف الجنس والمنطقة لعام 2019، في قطاع غزة (0)، وفي الضفة الغربية (3) نساء، و(282) رجال.			البلديات
			الأحزاب السياسية
			المجتمع المدني

لقد أثبتت المرأة الفلسطينية أنها تتمتع بقدرات، ومهارات قيادية في المجتمع الفلسطيني بكل
مكوناته ومركباته، ولكن عمليات التنشئة الاجتماعية، والثقافية التقليدية السلبية تجاه المرأة، بما

في ذلك صورتها في الإعلام تؤكد على الاتجاه المستمر في تهميشها في الحياة السياسية، وجعل عملية صنع القرار حكرًا على الرجل⁶⁷.

تتبعك النسب الواردة في الجدول رقم (2) على تدني مشاركة المرأة الفلسطينية في عمليات صنع القرار، بالإضافة إلى تعطيل العملية الديمقراطية، وإجراء الانتخابات الفلسطينية بفعل الاحتلال والانقسام الفلسطيني؛ حيث أُجّلت الانتخابات العامة في العام 2021 بفعل رفض الاحتلال بإجراء الانتخابات العامة في القدس، وتعطّل حركة حماس؛ كونها السلطة التي تقود قطاع غزة العملية الانتخابية في البلديات ومجالس الطلبة.

يضاف إلى ذلك، تعطّل العملية الانتخابية سواء في مجالس الطلبة، أو الأتحادات والنقابات العملية في فلسطين، رغم إجراء بعضها لانتخابات غير منظمّة في الصّفة وغزّة، وبحسب رأي تهاني قاسم، فلقد أدّى الانقسام الفلسطيني إلى تعطّل عام في الانتخابات؛ ما منع وصول قيادات شابة، تحديدًا قيادات نسوية جديدة، وعلى سبيل المثال: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي لم يشهد أي انتخابات منذ الانقسام بعكس الضفة-، الذي تتم فيه انتخابات بشكل دوري، وأثر ذلك على عدم بروز قيادات نسوية شابة، وكذلك الأتحادات النسوية الأخرى التابعة للتنظيمات، مثل: اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وغيره من الأطر الحزبية⁶⁸؛ وأضافت قاسم أنّ عمل المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي، والحملات الإلكترونية أدّى إلى إيجاد نساء يُطالبن بحقوقهنّ.

الآليات المقترحة:

- تطبيق الكوتا النسوية (30%): أشارت وزيرة المرأة الفلسطينية (آمال حمد) إلى قرار المجلس المركزي اعتماد نسبة الكوتا النسائية 30% في هياكل ومؤسسات الدولة، وتمّ

⁶⁷ تقرير: المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص109.

⁶⁸ مقابلة شخصية، تهاني قاسم، منسقة مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات، غزة، 7 نيسان/ أبريل 2022.

تطبيق جزء منها، ولم تطبق الكوتا بشكل كامل، وتراهن على إحداث تغيير، وأن تشهد المرحلة الثانية من الانتخابات التزامًا برفع التمثيل إلى 30 %، والمحاولة مع النقابات لرفع نسبة الكوتا إلى 30 % في مجالسها وهيئاتها⁶⁹.

- فرض مشاركة المرأة من خلال القوانين:

خير مثال على ذلك فرض قانون الانتخابات برفع الكوتا النسوية إلى 26% في جميع القوائم، ورفع نسبة المشاركة النسوية قانونيًا؛ فالقانون هو الملزم، وهذا يتطلب ضغطًا نسويًا، وعملاً مؤسسيًا.

المرأة الفلسطينية في قطاع غزة والاقتصاد:

تعدّ إحدى أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خصوصًا موضوع تمكين المرأة اقتصاديًا، فطالما كان هناك ترابط قوي بين أداء المرأة، وقدراتها، والتطور الاقتصادي، والنهوض به؛ فكان لا بدّ من تعزيز مشاركة النساء في قطاع غزة في إبراز دورها الاقتصادي.

ولقد نصّت المادة (13) من اتفاقية سيداو على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الاقتصادية، ولاسيما الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهن العقاري، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي⁷⁰، كما أكّدت التوصيات التي أثمرت عن المؤتمر العالمي للمرأة في بكين، أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية وفعّالة من

⁶⁹ مرجع سابق، المرأة الفلسطينية حاضرة.

⁷⁰ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي:

<https://bit.ly/3GR0jq6>

المرأة في البناء الاقتصادي؛ فهناك ترابطٌ قويٌّ بين التطوُّر الاقتصادي، وتمكين المرأة للتقليل من المشاكل الاقتصادية؛ كالفقر المُدقع، والجوع، والدَّخْل المُتدني للكثير من الأسر⁷¹.

تُقاسي المرأة الفلسطينية من واقعٍ اقتصاديٍّ هَشٍّ في فلسطين بشكلٍ عامٍّ، وقطاع غزة بشكلٍ خاصٍّ؛ إذ تُعاني المرأة من الاستغلال الاقتصادي، وتدني أجور العاملات، وارتفاع معدلات البطالة لدى النساء، خصوصًا بعد انتشار جائحة كورونا، التي أدت إلى فقدان الكثير من النساء عملهنَّ. يُضاف إلى ذلك، الواقع السياسي الذي أدَّى إلى تدهور الواقع الاقتصادي للمرأة، خاصةً بعد العدوان الأخير على غزة 2021، والانقسام السياسي، وتأثيراته على الجانب الاقتصادي⁷²، كما تُعاني المرأة الفلسطينية واقعًا اقتصاديًا صعبًا على جميع الصُّعد والمستويات، وفي القطاعات كافةً، ويمكن عرض واقع المرأة اقتصاديًا من خلال الجدول (2)⁷³:

⁷¹ المرأة الفلسطينية والاقتصاد، دراسات حول المرأة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3qW7Deo>

⁷² العنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة وتأثيراته التراكمية في بيئة متغيرة، يحيى قاعد، ورقة حقائق، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 2021، ص3.

⁷³ تمت رصد كافة البيانات من قبل معد الورقة، وبالإعتماد على:

- عمالة المرأة في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3fN5GuG>
- د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8 آذار/ مارس 2021: <https://bit.ly/3qTxUdu>

واقع المرأة الاقتصادي جدول رقم (2) 2020-2021

عدد النساء في قطاع غزة	1,039,200
نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 7 آذار 2021	بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 17% من مجمل النساء في سن العمل في فلسطين.
مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة	نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 2% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 23% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة.
عدد الأسر التي ترأسها نساء	9% في قطاع غزة
معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة	بلغ معدل البطالة بين النساء في فلسطين المشاركات في القوى العاملة 40% مقابل 23% بين الرجال.
المستخدمات بأجر في القطاع الخاص	23% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و62% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (60%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

من خلال الأرقام السابقة من تحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني، وواقع المرأة في الأداء الاقتصادي يتضح واقع المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، بأنه يعاني الكثير من العجز، ومن هنا فإننا نستنتج أنه من الضروري وضع حلول تحسّن من مشاركة النساء والمرأة في الجانب الاقتصادي الذي يحتاج للمزيد من الجهود الحكومية، عن طريق وضع خطط تحاكي وتقلل من هذه المشكلة.

الآليات المقترحة:

1. التدخّل الحكومي:

من مهمة الحكومة الفلسطينية توفير حياة كريمة لمواطنيها، وتحديدًا النساء، وهناك حاجة ماسّة للتدخّل الحكومي في ظلّ تزايد أعداد البطالة، وفي ضوء انتشار فيروس كورونا، والاعتداءات والانتهاكات الاحتلالية، وذلك من خلال:

- وضع خطط تنموية تساهم في دمج النساء المُعيلة لأسرتها، ضمن إستراتيجيات مساعدة وقائمة على تطوير مهاراتها وقدراتها؛ لتمكينها من إدارة مشاريع خاصة لها.
- توفير مشاريع صغيرة ومتناهية الصّغر للنساء.
- متابعة وزارة العمل وتقييم وضع المرأة في سوق العمل.
- مواءمة القوانين الفلسطينية مع الاتفاقات الدولية فيما يخص المرأة الفلسطينية؛ حيث تقول تهاني قاسم: هنالك مجموعة من القوانين التّمييزية التي تجب ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية، مثل: قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات، إقرار قانون حماية الأسرة من العنف؛ لأن هذه القوانين أصبحت من أهم المطالب والأولويات لمجتمع خالٍ من العنف يقوم على عدم التمييز؛ ما يساهم في الحدّ من العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين⁷⁴.

- فتح مركز للشكاوى خاص بالمرأة.

يشكل موضوع تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية واحدة من أهداف التنمية الاقتصادية في سائر الدول النامية⁷⁵، ولا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي

⁷⁴ مقابلة شخصية، تهاني قاسم، منسقة مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات، غزة، 7 نيسان/ أبريل 2022.

⁷⁵ https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3192

وتعزيز قدرتها من جانب، وبين النهوض والتطور الاقتصادي والتنموي من جانب آخر؛ فقد قدم تقرير البنك الدولي (2001)، والذي حمل عنوان "جندرة التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والصوت" دليلاً قوياً على أنّ إقصاء المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة اقتصادياً يضرُّ بفاعلية ونجاعة السياسات الحكومية التنموية⁷⁶، ويضاف إلى ذلك انضمام السلطة الفلسطينية للعديد من الاتفاقات والمواثيق الدولية⁷⁷، والتي تراعي كلا الجنسين، وهذا يتطلب تحسين مواءمة القوانين الفلسطينية مع تلك الاتفاقات، ومتابعة المنشآت بتوظيف عددٍ كافٍ من النساء، وتمكينهنَّ اقتصادياً.

2. تمكين النساء وتوعيتهنَّ بحقوقهنَّ:

يحتاج واقع المرأة الفلسطينية إلى تمكينٍ، وذلك من خلال:

- رفع وعي النساء حول حقوقهنَّ العمالية وفق القوانين الفلسطينية، وقوانين العمل.
- إعداد برامج تأهيل نوعية وذات تخصصات جديدة تشجّع النساء للدخول إلى سوق العمل.

وهذا يتطلب مشاركة فاعلة من قبل الحكومة، والجهات المختصة من المجتمع المدني، والغرف التجارية، والاتحادات، والنقابات بما يضمن رفع وعي النساء، وإعدادهنَّ من خلال برامج تأهيل وتوعيةٍ للدخول إلى سوق العمل.

⁷⁶ مرجع سابق، المرأة الفلسطينية والاقتصاد.

⁷⁷ اتخذت دولة فلسطين عدداً من الخطوات الإيجابية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2014 دون إبداء تحفظات، وتطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة 2011-2019، والإستراتيجية الوطنية الشاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة للفترة 2017-2022، وخطة العمل الوطنية (NAP) بشأن قرار مجلس الأمن 1325 للفترة 2017-2019 وغيرها. للاستزادة راجع:

- دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFbhQ>

3. تغيير الأفكار المغلوطة في المجتمع حول عمل المرأة:

إنَّ المجتمع الفلسطيني هو مجتمع ذكوري؛ حيث تعاني النساء الفلسطينيات من الكثير من الاعتبارات السائدة في المجتمع حول عمل المرأة، وتحسين الدَّخْل، وهو ما يؤثر بشكلٍ رئيسٍ في قدرتها على العمل والنجاح، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد الكلي. وفي حال عملت المرأة، فإنَّ أجرها اليومي هو أقل من الرجل-نظرة دونية-؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أنَّ 42% من مجموع العاملات في القطاع الخاص خلال العام 2014 يتقاضين أجرًا شهريًا دون الحدِّ الأدنى للأجور، المقرَّر من قبل السلطة الفلسطينية، فيما انخفضت تلك النسبة بين الذكور إلى 30%⁷⁸.

4. دور المؤسسات النسوية:

تعزيز دور المؤسسات بشكل أكبر، رغم محاولتها الجادة في تركيزها على تمكين المرأة من خلال التدريبات النوعية، ويعمل هذا التدريب على التوعية والتمكين؛ فنحن بحاجة إلى عمل تمكيني، وتطوير بشكلٍ مستمرٍ للمؤسسات النسوية؛ فالبيئة الفلسطينية متغيرة، والإشكاليات السياسية والاقتصادية مستمرة، وهو ما يتطلب تركيزًا أكبر على الجانب التمكيني. يرتبط غالبية العمل بمؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات النسوية في ظل الانقسام؛ فمن النادر رؤية عمل يتبع الوزارات لتمكين النساء سياسيًا واقتصاديًا؛ لذلك فإنَّ هذا الجانب بحاجة إلى تركيز وتطوير في ظلِّ نسب البطالة التي وصلت إليها النساء، والعنف السياسي والاقتصادي⁷⁹، كما أنَّ الكثير من الفئات الشَّابة التي دربتَّها، خاصة الخريجين الجدد، ليس

⁷⁸ المرأة الفلسطينية بين التمكين والإقصاء، بكر اشتية رئيس قسم الاقتصاد السابق في جامعة النجاح الوطنية، موقع الجزيرة، 14

حزيران/ أيلول 2015: <https://bit.ly/3GURzPD>

⁷⁹ مقابلة خاصة، تهاني قاسم.

لديهم وعي كافٍ بما يجري في المجتمع الفلسطيني سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وهذا ما يجعل مهمة المؤسسات النسوية أكبر تجاه التوعية والتمكين.

ختامًا، إنَّ واقع المرأة السياسي والاقتصادي يُحكم من مكانتها الاجتماعية؛ فقد أكدت وزيرة المرأة الفلسطينية أمال حمد "أن التمكين الاقتصادي هو المدخل للتمكين السياسي والاجتماعي، وأنَّ الوزارة تركز على ثلاثة مُحددات لها علاقة بالبعد الاجتماعي، والثقافي، والسياسي؛ مع الأخذ بعين الاعتبار التحدّيات الأساسية التي يفرضها الاحتلال من توسيع الانتهاكات ضد كل شيء في فلسطين"⁸⁰، وهو أوضحه تقرير الإسكوا بأنَّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات يعتمد على المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإنهاء الاحتلال⁸¹؛ وبالتالي لا يمكن فصل واقع المرأة السياسي والاقتصادي عمَّا هو اجتماعي، وإنَّما هو انعكاس لبيئتها التي تعيشها، وإذا ما عزَّزنا واقع المرأة، ومشاركتها السياسية والاقتصادية في النظام السياسي الفلسطيني بطبيعة الحال؛ فسوف نعزِّز من مكانتها الاجتماعية، ونحارب الثقافة الذُّكورية في المجتمع.

⁸⁰ حمد: إن التمكين الاقتصادي هو المدخل للتمكين السياسي والاجتماعي، وزارة المرأة الفلسطينية، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2020:

<https://bit.ly/32RQMAM>

⁸¹ الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات تموز 2018- حزيران 2020، الأمم المتحدة- الاسكوا، 2021، ص5.

1. اتخذت دولة فلسطين عددًا من الخطوات الإيجابية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2014، دون إبداء تحفظات، وتطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة 2011-2019، والإستراتيجية الوطنية الشاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة للفترة 2017-2022، وخطة العمل الوطنية (NAP) بشأن قرار مجلس الأمن 1325 للفترة 2017-2019 وغيرها.
2. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة- حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي: <https://bit.ly/3GR0jq6>
3. تقرير: المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 8 مارس/ آذار 2020، <https://bit.ly/3qd35jv>.
5. حمد: إن التمكين الاقتصادي هو المدخل للتمكين السياسي والاجتماعي، وزارة المرأة الفلسطينية، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2020: <https://bit.ly/32RQMAM>.
6. د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8 آذار/ مارس 2021: <https://bit.ly/3qTxUdu>.
7. دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFbhQ>.
8. دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFbhQ>.
9. عمالة المرأة في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3fN5GuG>.
10. العنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة وتأثيراته التراكمية في بيئة متغيرة، يحيى قاعود، ورقة حقائق، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 2021.
11. المرأة الفلسطينية بين التمكين والإقصاء، بكر اشتبه رئيس قسم الاقتصاد السابق في جامعة النجاح الوطنية، موقع الجزيرة، 14 حزيران/ أيلول 2015: <https://bit.ly/3GURzPD>.
12. المرأة الفلسطينية حاضرة، ولكن...، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 26 تشرين أول/ أكتوبر 2021: <https://bit.ly/3G7HCgV>.
13. المرأة الفلسطينية والاقتصاد، دراسات حول المرأة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3qW7Deo>.
14. مقابلة شخصية، تهاني قاسم، منسقة مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات، غزة، 7 نيسان/ أبريل 2022.
15. الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات تموز 2018-حزيران 2020، الأمم المتحدة- الاسكوا.

الورقة الخامسة

آليات تعزيز مشاركة الطلاب في العمل المجتمعي

تسنيم أبو مغيص، جمانة أبو سنجر، مها موسى

مقدمة

يشكّل الشباب في المجتمع الفلسطيني ما نسبته 22% بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁸²، وفي ظلّ الحياة السياسية والاجتماعية المعقدة التي يعيشها الشباب؛ تراجعت مشاركة الشباب ومساهماتهم في القطاعات الحياتية، لاسيّما العمل المجتمعي الذي يعبر عن الأداء المرتبط بكيانات إدارية؛ حكومية كانت أم غير حكومية، تعمل على تحقيق الرفاه الاجتماعي⁸³، وخصوصًا الجامعات التي يفترض أنّها طليعة في إشراك الشباب في العمل المجتمعي، إلّا أنه في الآونة الأخيرة، تراجعت اهتماماتها في إشراك الشباب في الأنشطة المجتمعية، لاسيّما اللامنهجية منها، وهي عبارة عن النشاطات الخارجية التي تقع خارج حدود الفصل الدراسي، وخارج المنهج التعليمي⁸⁴، والتي تعدّ جزءًا مهمًا من العمل المجتمعي.

ويُعزى هذا التراجع لعدة أسباب، أبرزها: عدم فهم احتياجات الشباب؛ ما أعاق إمكانية اندماجهم في العمل المجتمعي، وأيضًا عدم الإيمان بتأثير الأنشطة اللامنهجية على الطلاب وعلى الجامعة، وذلك بسبب عدم وجود حيزٍ للأنشطة اللامنهجية في وقت الطالب الجامعي، بالإضافة

⁸² الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة يوم الشباب العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/8/12، <https://bit.ly/3mxcpcyZ>.

⁸³ علي النملة، العمل الاجتماعي والخيري (التنظيم – التحديات - المواجهة)، (لبنان- بيسان - 2014)، ص 17.

⁸⁴ هيثم الرغبان، قضايا تربوية من الميدان، (جدة - نور المكتبات - 1998)، ص 105.

إلى الانقسام الفلسطيني، وتبعياته، وأثره في تحجيم هذه الأنشطة، وربطها بالأحزاب السياسية؛ ما يسقط هذه الأنشطة من قائمة الأولويات لدى العديد من الطلاب.

كما تبحث هذه الورقة في المعوقات التي أدت إلى تراجع الأنشطة اللامنهجية في الجامعات، باعتبارها أحد سبل الارتقاء وتعزيز مشاركة الطلاب في العمل المجتمعي، وذلك من أجل اقتراح آليات عملٍ تزيد من قدرة مؤسسات التعليم العالي، ومن خلال علاقتهم مع مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية لدى الطلبة، وذلك من خلال محورين: الأول: واقع الطلبة في المجتمع الفلسطيني، أما الثاني: آليات تعزيز مشاركة الطلبة في العمل المجتمعي؛ حيث ستتم مناقشة هذين المحورين وفقاً لثلاثة مستويات رئيسية، وهي: مستوى الجامعات، مستوى مؤسسات المجتمع المدني، العمل التطوعي.

واقع الطلبة في المجتمع الفلسطيني

لقطاع الشباب وخاصة الجامعي أهمية وتأثير كبير في المجتمع، يجعل على عاتقه مسؤولية النهوض بالمجتمع في جميع المجالات؛ لذا من الضروري الاهتمام بواقع الشباب في خدمة مجتمعهم، ومواجهة المعوقات التي تحد من تلك المشاركة.

وباعتبار جامعات قطاع غزة المكان الأكثر استقبالية للشباب للدراسة بجميع مستوياتها؛ فإنه يتوجب عليها أيضاً احتضان مواهبهم، وتنميتها من خلال التخطيط، والعمل على تدعيم دور الأنشطة اللامنهجية خلال عملية التنمية، والتي بدورها تدفع الشباب الجامعي لخوض تجارب جديدة، لاسيما المشاركة بجدية، والالتزام في العمل المجتمعي، وذلك من خلال ثلاثة مستويات:

أولاً- الجامعات:

تعدُّ الجامعات أكبر قطاعٍ تعليميٍّ وبحثيٍّ يُسهم في تنمية المجتمع، وتعزيز قدرات شبابه، وبطبيعة الحال لا تخلو عمليات التطور والارتقاء بمستوى الفرد والمجتمع من المعوقات، ومن ضمن المعوقات التي تواجه الجامعات الأزمات المالية؛ حيث إنَّ معظم الجامعات الفلسطينية تُعدُّ جامعات أهلية غير ربحية، نشأت بمبادرات من نشطاء المجتمع المدني، وبذلك فهي تعتمد بشكلٍ رئيسٍ على الأقساط، والرسوم الدراسية، وهناك جامعات خاصة أنشئت من القطاع الخاص، وهدفها الربح لكنها محدودة، بالإضافة إلى الجامعات الحكومية التي من المفترض أن تكون في حالة استقرار نتيجة وجود مصدرٍ ثابتٍ من الدَّخْل، وفقاً لما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2009 بشأن النِّظام الأساسي للجامعات الفلسطينية الحكومية⁸⁵، كما بلغت الميزانية السنوية للجامعات في فلسطين حوالي 200 مليون دولار⁸⁶، تمثلت في الرسوم الدراسية، ومساعدات السلطة الوطنية المحدودة وغير المنتظمة، والتي أدَّت إلى حالةٍ من النَّقص، والعجز الدائم في تغطية مصاريف الجامعات، بمبلغ يقدر بحوالي 70 مليون دولار سنوياً⁸⁷؛ حيث بلغت نسبة الطلبة في الجامعات العامة، مثل: الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر، وبعض الكليات حوالي 45% من مجموع الطلبة الملتحقين والمسجلين في مؤسسات التعليم العالي، وأنَّ حوالي 25 - 30% فقط من مجموع الطلبة استطاعوا دفع رسوم الفصل الثاني من العام (2018-2019م) بشكل كامل، بينما حوالي 70% لم يتمكنوا من دفع الرسوم أو دفعوها بشكل جزئي⁸⁸؛ ما يؤكِّد حاجة المؤسسات التعليمية في فلسطين، وعلى وجه الخصوص الجامعات إلى مصادر دعم مالي

⁸⁵ واقع بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في الجامعات الفلسطينية، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان،

<https://bit.ly/3qZa4wG>:2013/3/14

⁸⁶ محمد شاهين، مقال صحفي، صحيفة الحياة الجديدة، 2016/9/24، <https://bit.ly/3xb5o8z>

⁸⁷ المرجع السابق

⁸⁸ أثر تدهور الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم في التعليم العالي، مركز الميزان

لحقوق الإنسان، <https://bit.ly/3NHp0ZZ>:2020/1/21

مستقرة لدعم النشاطات، والخطط التي ترتقي بمستوى الشباب الثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك وجود البيروقراطية الإدارية، وعدم المعرفة الكافية عن الدوائر المسؤولة عن مثل هذه الأنشطة في الجامعات تجعل الرؤية مشوّشة بالنسبة للطلبة.

ومن المتعارف عليه في الجامعات، أنّ عمادة شؤون الطلبة في كلّ جامعة تُعنى بمثل هذه الأنشطة، التي تتمثل في الإشراف على إقامة المعارض، والمهرجانات الوطنية والفنية التي تعزز انتماءهم للوطن، وخدمته، والإشراف على أنشطة مجالس الطلبة ولجانها المتعددة، التي بدورها تجعل الشباب الجامعي متمكناً إلى حد ما من مهارات القيادة، بالإضافة إلى أنها تحرص على المساهمة في تنظيم برامج ودورات تأهيل لرفع كفاءة وأداء خريجي الجامعة لتأهيلهم لسوق العمل⁸⁹.

في عام 2020/2019م؛ قام قسم الأنشطة اللامنهجية في عمادة شؤون الطلبة بجامعة الأزهر _ غزة، بإعلان مبادرة (من إيد لإيد فيد واستفيد)؛ لتبادل الكتب الدراسية بين الطلبة للفصل الدراسي الثاني⁹⁰؛ تأكيداً على أنّ النشاطات اللامنهجية تساعد الطالب على مواجهة ظروف الحياة الصعبة في كثير من الأوقات، كما تنمّي مهارات التواصل والمشاركة من خلال التعبير عن رأيه، واحترام الآخرين.

وعلى سبيل المثال أيضاً الجامعة الإسلامية؛ حيث قامت عمادة شؤون الطلبة بتنفيذ 154 نشاطاً لا منهجياً، و124 دورة تدريبية مجانية⁹¹، مقارنة بعدد الملتحقين بكلياتها الإحدى عشرة، الذي بلغ ما يقارب 16.700 طالب وطالبة⁹²، ولكننا نجد أنّ هناك كثيراً من الأنشطة غير كافية للوصول لأكبر عددٍ ممكنٍ من الطلبة للمشاركة فيها، ومما ساهم في تحجيمها أكثر ظروف

⁸⁹ قسم الإرشاد النفسي واللامنهجي، <https://bit.ly/3mqPGCj>.

⁹⁰ فيسبوك، 5 فبراير 2020، <https://bit.ly/3EkovPG>.

⁹¹ عمادة شؤون الطلبة، الجامعة الإسلامية، <https://bit.ly/3evWYAr>.

⁹² عمادة الشؤون الأكاديمية، الجامعة الإسلامية، <https://bit.ly/3EH5nvv>.

الانقسام الفلسطيني؛ حيث انعكس سلباً على الحركة الطلابية، ودورها الوطني النضالي، وهي اليوم تحت سلطة الفصيل أو الحزب الحاكم؛ إذ تمثلت هذه الآثار في غياب ممارسة الحياة النقابية من خلال إجراء الانتخابات الطلابية الدورية التي لم تُجرَ منذ الانقسام أي: منذ العام 2007، فلقد قامت حركة حماس بمنع إجراء الانتخابات الطلابية في جامعات غزة⁹³، على الرغم من مناداة الأطر الطلابية بضرورة إجراء الانتخابات الطلابية العامة في الجامعات، إضافة إلى غياب الإرادة الحقيقية للطلبة؛ ما أضعف الحركة الطلابية، وبالتالي حدوث قصور يحول دون تنفيذ الأهداف الحقيقية للأطر الطلابية.

ثانياً - مؤسسات المجتمع المدني:

على الصعيد العالمي، تعدُّ منظمات المجتمع المدني مكملاً للقطاع الحكومي والخاص في تقديم الخدمات اللازمة للارتقاء بالفرد والمجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة فيه، ومن هذا المنظور أنشأت الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والذي يسعى لإتاحة الموارد والخبرات لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل⁹⁴.

وعلى الصعيد الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة، تحظى مؤسسات المجتمع المدني بأهمية بالغة، ودورٍ فاعلٍ من خلال مشاركتها العديدة والمتنوعة في المجتمع؛ حيث يوجد منها ما نسبته 31% في قطاع غزة⁹⁵، كما نشأت مؤسسات المجتمع المدني في ظلّ غياب السلطة الشرعية؛ نتيجة الانقسام الفلسطيني، ومضايقات الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ أصبحت هذه المؤسسات تقوم بمهام ومسؤوليات بشكل يفوق قدراتها المالية والخدماتية، وهذا بدوره جعلها

⁹³ نحو إعادة تفعيل الدور السياسي والنضالي للحركة الطلابية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات، 2018/8/26، <https://bit.ly/3LEo1YS>.

⁹⁴ سائد أبو عدوان، دور منظمات المجتمع الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، (نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2013)، ص3.

⁹⁵ مركز مسارات، ورقة حقائق، مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر 2020 <https://bit.ly/3HFYFs9>

تستجلب الدّعم من مؤسسات أجنبية لدعم مشاريعها التي تخدم الشباب الفئة الأكثر تضرراً في المجتمع، في ظلّ الظروف الراهنة.

وتعدّ بال ثينك على سبيل المثال مؤسسةً من ضمن المؤسسات الأهلية في القطاع، تؤمن بالشّراكة مع كل القطاعات، وعلى وجه الخصوص الجامعات؛ لتستهدف الفئة الأهم، وهي الشباب؛ فقد نفّذت العديد من المشاريع التي عزّزت فيها دور الجامعات في قضايا المجتمع، مثل: مشروع حوار الجامعات الذي جمع بين جامعة بيرزيت، وجامعة الأزهر، والجامعة الإسلامية؛ حيث عُني بتعزيز دور الجامعات الفلسطينية في المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الورش والندوات في الجامعات الفلسطينية في مواضيع عدة، منها: التنقيف الديمقراطي، كما تضمّنت هذه الأنشطة العديد من الزيارات إلى الجامعات؛ حيث شارك في هذه الزيارات عددٌ من طلبة الجامعات الذين شاركوا في مثل هذه البرامج التدريبية لدى المؤسسة، ناهيك عن حضور الجامعات في العديد من اللقاءات سواء الواجهية، أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي⁹⁶.

وعلى سبيل المثال مركز الميزان لحقوق الإنسان؛ حيث شكّل انتشار فيروس كورونا بالنسبة لهم تحدياً أمام تنفيذ الأنشطة التي تتطلب حضوراً كبيراً؛ حيث تمّ إلغاء العديد من الأنشطة التوعوية، وعلى الرغم من ذلك تمّ تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية عن طريق تطبيق الزوم، ولقد شارك ما مجموعه 950 شخصاً في جلسات، وورشات عمل وتدريبات، من بينهم حوالي 300 طالب جامعي حضروا الجلسات التوعوية حول مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، نفّذها متطوعو برنامج تعليم الأقران تحت إشراف مركز الميزان⁹⁷، كما أصدر المركز تقريراً حول أثر تدهور الأوضاع

⁹⁶ مقابلة شخصية، عمر شعبان، غزة، 2021/11/18.
⁹⁷ أنشطة مركز الميزان المنفذة في عام 2020، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2021/9/28، <https://bit.ly/3H5TbWG>

الاقتصادية في قطاع غزة على تمتع الفلسطينيين؛ حيث يسلط التقرير الضوء على واقع التعليم العالي، خاصة ظروف الطلبة، ومؤسسات التعليم العالي في ظل المعوقات المالية، وعلى وجه الخصوص الجامعات الحكومية، والعامّة، والخاصة في قطاع غزة⁹⁸.

ولكن على الرغم من كل هذه الأنشطة، إلا أنّ مؤسسات المجتمع المدني تجد أنّ هناك دافعية بسيطة جدًّا في التواصل مع المجتمع المحلي، ومؤسساته من قبل الجامعات التي يتم استقطاب الطلبة من خلالها؛ فمعظم الجامعات لا تؤمن بهذه الشراكة، وتهتم بالمستوى التعليمي للطلاب الجامعي، عوضًا عن إشراكه في نشاطات المجتمع المحلي، ولا نستطيع أن نعيّن عدم اهتمام الجامعات ككل بالمجتمع المحلي وقضاياها، لكن ما زالت هناك فجوة قائمة بين الجامعات والمجتمع المحلي ومؤسساته⁹⁹.

ثالثًا - العمل التطوعي:

يعدّ المجتمع الفلسطيني من المجتمعات التي تأصل فيها العمل التطوعي، إلا أنّ روح العمل التطوعي، ومفهومه، وممارسته بدأت بالتراجع التدريجي، وفقد قدرته على الحشد والتغيير مع توقيع اتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية؛ إذ شكّل نشوء السلطة الوطنية انتكاسةً شاملةً لثقافة العمل التطوعي.

إنّ دور المؤسسات الشبابية التي أنشئت بعد تأسيس السلطة وبتمويل أجنبي، قد شوّهت مفهوم العمل التطوعي من خلال صرف مكافآت عالية لما يسمى بالمتطوعين، وبالتالي لم يعد العمل تطوعيًا، بل مدفوع الأجر، بالإضافة إلى البطالة، وتردي الوضع الاقتصادي، والهموم الحياتية والأسرية، والتي يعدّ تليبتها من الأولويات التي تتقدم على التطوع.

⁹⁸ المرجع السابق.

⁹⁹ مقابلة شخصية، عمر شعبان، غزة، 2021/11/18

لقد تحوّلت العديد من المؤسسات والأطر الشبابية التطوعية إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية في أنشطتها؛ فأصبحت تنفذ مشاريع وبرامج وفق أجنّادات مصادر التمويل الخارجي، وهو ما أثر على مضمونها كقوى اجتماعية/سياسية، وأيضًا التغيرات السياسية التي ألمّت بالشعب الفلسطيني، خصوصًا بعد الانقسام، والتي كان لها دورًا بارزًا في تراجع مشاركة الشباب الفلسطيني في قضايا مجتمعه، وبالأخص العمل التطوعي؛ فطلاب الجامعات من أكثر الفئات المرشحة في أيّ مجتمع للقيام بأعمال ومبادرات تطوعية، وذلك نابع من مرحلة الشباب وخصائصها؛ حيث بلغت نسبة الشباب من (19-25) الذين شاركوا في أعمال تطوعية في عام 2018 حوالي 20%، ويعود هذا التراجع إلى عدّة أسباب، أبرزها: قرارات حظر الأنشطة الطلابية، والملاحظات الأمنية، والاعتقالات السياسية في سنوات الانقسام الأولى للعمل الشبابي التي أدّت لحالة واسعة من الإحباط، والتراجع في إقبال الشباب عن المشاركة التطوعية، وغياب مجالس الطلبة، وضعف الحملات الإعلامية المتعلقة بالتوعية بأهمية العمل التطوعي، بالإضافة للوضع الاقتصادي السيء الذي أطاح بمستقبل الكثير من الشباب، وقلة الموارد المالية للمؤسسات التطوعية، والتي أدّت لقلّة البرامج التدريبية الخاصة، كما لعب تراجع دور الجامعات في الإشراف المباشر على الأعمال التطوعية دورًا رئيسًا في ضعف العمل التطوعي؛ وكل هذه العوامل أدّت إلى تهميش وتشويه وتراجع العمل التطوعي، بالرغم من أنّ الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمرُّ بها الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة تؤكد على الحاجة الماسّة إلى إعادة الاعتبار للعمل التطوعي، وتطويره، ونشره على أوسع نطاق.

أولاً- الجامعات:

من أهم آليات تعزيز العمل المجتمعي في الجامعات استخدام الأنشطة اللامنهجية كوسيلة لاكتشاف مواهب وقدرات الطلاب، التي بإمكانهم تسخيرها في خدمة المجتمع، كما يسهم توثيق أواصر التعاون مع المجتمع المحلي في دمج الطلاب فيه، ويشكل لديهم نظرة أوسع للواقع عن كتب، والآلية الأهم هي ربط الجانب النظري بالجانب العملي لدى الطالب عبر الممارسات المختلفة للأنشطة المتنوعة، وعدم الاكتفاء بالعلوم النظرية الجامدة فقط، ولن يتحقق ذلك كلّه إلا بوجود أنشطة مصاحبة للمناهج الدراسية، ومكمّلة للتربية العلمية وذلك من خلال:

1. تفعيل الأنشطة اللامنهجية في الجامعات الفلسطينية، من خلال تعزيز دور الأنشطة اللامنهجية في الجامعات بإشراف سليم، وإدارة واعية؛ من أجل مراقبة عملية الإعداد والتحضير للأنشطة اللامنهجية، والقيام بتحفيز الطلبة للمشاركة في جميع الأنشطة التي تُعلن عنها عمادة شؤون الطلبة، وأيضًا وجود قسم كامل مُختص بالأنشطة اللامنهجية في الجامعة؛ حيث يساعد الطلاب على اختيار النشاطات المناسبة لهم، وإخراج المواهب الكامنة عند الطلاب، ودعمهم، وغرس الثقة بأنفسهم، إضافة إلى تحديد جزء من المواد الدراسية للمشاركة في الأنشطة؛ حيث تتم مشاركة الطلاب في الأنشطة من خلال الإعلام، وذلك من خلال النشر على مواقع التواصل الاجتماعي على صفحات الجامعة، أو من خلال نشر مطبوعات للطلاب، أو تعليق إعلان على لوحة الإعلانات في الجامعة.

2. تفعيل انتخابات مجالس الطلبة، وذلك لأن مجالس الطلبة تقوم بالعديد من الأنشطة اللامنهجية، وفي غزة لا توجد انتخابات، وذلك بسبب الانقسام المقيت السائد في القطاع؛ حيث يوجد في الجامعات أكثر من حزب سياسي داخل الجامعة؛ ما يفضي إلى إهمال الأنشطة اللامنهجية، واتباع توجهات الفصيل.

3. العمل على ربط الأنشطة بإستراتيجيات التعليم، وذلك من أجل تنمية قدرات الطلبة، وتعزيز اتجاهاتهم الإيجابية نحو التعاون، والتكافل، وحب العمل.

4. ربط البرامج الأكاديمية الجامعية باحتياجات المجتمع.

5. وضع خطة من قبل القسم المُختص بالأنشطة اللامنهجية، وإشراك جميع الطلبة من جميع التخصصات الجامعية للمشاركة في الأنشطة اللامنهجية؛ حيث يؤدي ذلك إلى اكتساب العديد من الخبرات والسلوكيات الإيجابية، ويفيد الطالب نفسه من خلال تنمية روح المبادرة لديه، ويساعد على إعداد الطلبة لحياتهم الجامعية، وحياتهم العملية من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة ليتمكنوا من معايشة متطلبات الحياة المليئة بالتغيرات، والتي كثيراً لا تغطيها المناهج الدراسية التقليدية.

ثانياً - مؤسسات المجتمع المدني:

على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني تُسهم إلى حدٍ كبيرٍ في إشراك الشباب في العمل المجتمعي، وتعزيز انتمائهم له، إلا أن ذلك غير كافٍ بالنسبة للشباب وظروفهم المعيشية والدراسية، فهم بحاجة إلى إشراكهم بشكلٍ فاعلٍ وحقيقيٍّ في مثل هذه النّشاطات، وتسليط الضّوء عليها من قبل الجامعات، وبحثهم الدائم عن الفرص في المجتمع، وذلك من خلال:

1_ تعريفهم بمؤسسات المجتمع المدني، ودورها في المجتمع، وذلك من خلال عقد الورش، والنّدوات التوعوية التي تخدم هذا الهدف.

2- توضيح مدى أهمية المشاركة في العمل المجتمعي في مثل هذه المرحلة، والذي بدوره سيُسهم في صقل شخصياتهم، وجعلهم قادرين على مواجهة التحديات عند الانخراط في سوق العمل بعد المرحلة الجامعية، وذلك من خلال عرض تجارب حقيقة لأشخاص برزوا وتفوقوا في الخدمة المجتمعية في مثل مرحلتهم العمرية، وعمل لقاءات معهم ومع الطلبة؛ ليتسنى لهم الاستفادة من تجاربهم.

3 - وضع آليات وخطط منظمة من قبل المؤسسات للوصول لأكبر شريحة من الشباب الجامعي؛ ل يتم إشراكهم في مثل هذه الأنشطة بصورة تعزز رؤية المؤسسة الحاضنة، وتخدم الشباب، وذلك من خلال تفعيل صفحات مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بكل مؤسسة؛ نظرًا لانفتاح الشباب عليها بشكل كبير، وتوظيف الأنشطة السمعية والبصرية، مثل: أفلام الأنميشن لخدمة هذا الغرض.

4 - التشبيك الحقيقي والممنهج بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني؛ ل يتم توحيد القوى المجتمعية، ووضعها في إطار سليم يخدم المصلحة العامة، وذلك من خلال وضع موازنة في كلٍ من الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني؛ لدعم وتفعيل هذه الأنشطة، وزيادة فرص مشاركة الطلبة باسم الجامعة في العديد من المشاريع.

ثالثاً- العمل التطوعي:

سعيًا لتعزيز ثقافة العمل التطوعي في الجامعات خاصة؛ فإنَّ هناك بعض التصورات المقترحة

لتطوير فاعلية الجامعات الفلسطينية في خدمة برامج المجتمع المحلي، ومن هذه التصورات:

1. تخصيص أسبوع للتطوع، تشارك فيه وسائل الإعلام، والمدارس، والجامعات لتوعية أفراد

المجتمع بأهمية العمل التطوعي، وإعداد برامج إعلامية للشباب الجامعي لتكوين اتجاهات إيجابية

نحو العمل التطوعي.

2. ضرورة تضمين ثقافة العمل التطوعي في برامج التعليم، وأن تشير اللوائح الجامعية إليه، واعتباره جزءًا ومتطلبًا أساسيًا في التعليم الجامعي؛ ليسهم بدورٍ إيجابيٍّ في تنمية الوعي التطوعي لدى الطلاب.

3. إقامة وحدات وأندية للعمل التطوعي في الجامعات؛ بحيث تقوم بتفعيل دور الأنشطة الطلابية الذي يكمن دورها الأساسي في تمكين الطلبة من تمثيل أنفسهم لتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم.

4. عقد ورش عمل وبرامج تدريبية للطلبة تسهم في تغيير نظرة الطلاب للعمل التطوعي، من خلال التركيز على الجانب المعرفي بنبث الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالعمل التطوعي، والجانب القيمي عن طريق بناء القيم والاتجاهات التي تعزز من قيم التطوع لديهم، وأيضًا التركيز على الجانب التطبيقي الذي يشتمل على الممارسة والوسائل العملية للتطوع، من خلال إتاحة الفرصة أمامهم لتقديم خدمات تطوعية؛ كالمبادرات، ومشروعات الشراكة في المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية.

5. توفير دعمٍ ماليٍّ مستقرٍ لدعم النشاطات والخطط التي ترتقي بمستوى الشباب الثقافي والاجتماعي.

6. دعوة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لصياغة القوانين واللوائح المنظمة التي من شأنها تطوير العمل التطوعي.

أولاً- النتائج:

خلصت الورقة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود ضعف جليّ وواضح في ثقافة العمل المجتمعي، وصعوبة الإلمام بجوانبه وأنواعه، لاسيّما لدى الطالب الجامعي، بالإضافة إلى قلة عمليات التشبيك بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، التي بدورها تعدُّ ركيزةً من الركائز الأساسية للنهوض بثقافة العمل المجتمعي بجميع أشكاله، كما اتّضح عدم وجود ميزانية مناسبة من قبل الجهات المسؤولة للنهوض بالعمل المجتمعي، وتدعيمه في المجتمع؛ ما دفع العديد من مؤسسات المجتمع المدني لاستقطاب الدّعم من مُمولين في الخارج، وبذلك جعلهم في كثير من الأحيان يخدمون أهداف الممولين، عوضًا عن أهداف الشباب الحقيقية.

ثانيًا- التّوصيات:

- الاهتمام الواضح والملموس بقسم شؤون الطلبة، ودائرة الأنشطة اللامنهجية من قبل إدارة الجامعة، والذي بدوره سيحافظ على استدامة الأنشطة اللامنهجية في الجامعة.
- التشبيك الحقيقي والفاعل بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني لتحفيز الشباب الجامعي على المشاركة المجتمعية.
- تعديل الخطط الإستراتيجية لمؤسسات المجتمع المدني لدعم العمل التطوعي، والتي بدورها ستساهم في عدم استنزاف المتطوع، وقدراته، ووقته، وضرورة تطبيقها بشكل حقيقي.
- تخصيص مساهمة حكومية في صندوق وطني لتمويل برامج مؤسسات المجتمع المدني الوطنية التي تخدم جميع فئات المجتمع.

1. الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة يوم الشباب العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/8/12، <https://bit.ly/3mxpcyZ>.
 2. أنشطة مركز الميزان المنفذة في عام 2020، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2021/9/28، <https://bit.ly/3H5TbWG>.
 3. سائد أبو عدوان، دور منظمات المجتمع الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، (نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2013).
 4. علي النملة، العمل الاجتماعي والخيري (التنظيم - التحديات - المواجهة)، (لبنان - بيسان - 2014)، ص ١٧.
 5. عمادة الشؤون الأكاديمية، الجامعة الإسلامية، <https://bit.ly/3EH5nvn>.
 6. عمادة شؤون الطلبة، الجامعة الإسلامية، <https://bit.ly/3evWYAr>.
 7. فيسبوك، ٥ فبراير، ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3EkovPG>.
 8. قسم الإرشاد النفسي واللامنهجي، <https://bit.ly/3mqPGCj>.
 9. محمد شاهين، مقال صحفي، صحيفة الحياة الجديدة، ٢٤/٩/٢٠١٦، <https://bit.ly/3xb5o8z>.
 10. مركز مسارات، ورقة حقائق، مؤسسات المجتمع المدني والشباب الفلسطيني، أيلول/ سبتمبر، 2020 <https://bit.ly/3HFYFs9>.
 11. مقابلة شخصية، عمر شعبان، غزة، 2021/11/18.
- هيثم الرغبان، قضايا تربية من الميدان، (جدة - نور)